جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة

إعـداد الطالبين:

* ضياء الحق توبة
* حسين سردوك

إشراف الأستاذ:

د. سليم دحة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. نزيهة عمراني	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا
د. سليم دحة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا

الموسم الجامعي : 2018-2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)

صدق الله العظيم.

الآية 09 سورة الحجرات.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من أنارا درب حياتي أمي و أبي حفظهما الله

الذين عشت معهم في كنف الوالدين

إلى جميع أفراد العائلة كبيرا و صغيرا

من نهلت من بحر علمهم أساتذتي الكرام

من شاركني مقاعد الدراسة إخواني الطلبة و الطالبات

إلى جامعة الشهيد حمه لخضر بالوداي إداريين وأساتذة وموظفين

خيل الحق توبة

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى أمي و أبي حفظهما الله ورعاهما .

إلى جميـــع أفراد العائلــة كبـيرا وصغيـــــرا

إلى أعز صـــــديق وأخ "وليـــــد وادة"

إلى زوجتي الغالية وأبني الكنكوت الصغير "أكـــرم"

إلى جميع الزملاء والزميلات في مقاعد الدراسة وخارجها

إلى جميع عمال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي من "إداريين وأساتذة وموظفين"

سردوك حسين

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

الآية 19 سورة النمل

الشكر والحمد لمن هدانا إلى نور عقولنا وإيمان قلوبنا وصالح أعمالنا إلى الله العلي القدير والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

نتقدم بأخلص تشكراتنا إلى من بث فينا روح المبادرة؛ وعلمنا كيف نستثمر ونجسد أفكارنا رغم الصعوبات؛ إلى الأستاذ المشرف "سليم دحة "حفظه الله ورعاه.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله وتمام الشكر والعرفان إلى الدكتور الذي لم يبخل علينا بالمساعدة: " عبد الحميد فرج".

إلى من ساعدنا على إنجاز هذا العمل الأستاذ " فوزي توبة "

إلى جميع عمال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي من "إداريين وأساتذة وموظفين"

ضياء الحق & حسين

مقدمة

مقدمة:

وجد الاختلاف منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض سواء في الجنس أو العرق أو المعتقد، وقد إقترنت الإختلافات بين البشر في معظم المراحل التاريخية بالصراعات التي تعددت أسبابها إما عرقية وإما دينية، والتاريخ حافل بهذا النوع من الصراعات، ومع أن معظم الحروب في العصر الحديث كان منطلقها سياسي، إلا أن الإختلاف العرقي والمذهبي كان له دور كبير في تأجيج هاته الحروب، وأصبحت هاته الاختلافات في ظل مفهوم الدولة الحديثة مصدر تهديد لاستقرار وسيادة الدول التي تتشكل من طوائف متعددة بسبب صعوبة التوفيق بينها والخروج بقرارات سياسية تراعي كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين. من هنا تبرز الطائفية كإشكالية متعلقة بكيفية تمثيل جميع الطوائف على الساحة السياسية، وقدرة النظام السياسي على إستيعاب التعددية المذهبية من دون الإضرار بأي حق من حقوق الطوائف. وقد تطرقت عديد الدراسات لهذا الموضوع المسمى ب: "**الطائفية**" والتي تعتبر من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات البشرية قديما وحديثا، غير أن الاهتمام بها تزايد على مستوى ساحة الأحداث الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، على غرار دراسة مزوغم آسيا في مذكرتها تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة وغيرها.

يعد العالم العربي من أكثر المناطق التي تعرف تجذرا لهذه الظاهرة، على غرار لبنان، سوريا والعراق هذه الأخيرة التي تعتبر النموذج الأمثل حديثا في بروز وتجسيد واقع الطائفية وما يلحق بها من تهديدات لأمن واستقرار وسيادة الدولة والمجتمع في العراق.

يعتبر المجتمع العراقي مجتمعا تعدُديًا سواء كانت هذه التعددية دينية أو عرقية أو مذهبية وتظهر في الطوائف التي يتشكل منها، فالعراق هو مهد الحضارات وملتقى الثقافات ومركز لعقائد وديانات متنوعة، فهو يشكل ممرا وحلقة وصل بين القارات من خلال موقعه الجغرافي المميز الذي يضعه في قارة آسيا وبالتحديد في جنوبها وشمال الوطن العربي، وهذا ما سهل عملية التدخلات الأجنبية بها مستغلة أوضاع التفرقة بين الطوائف، فكل يخدم مصالحه القومية ولا يزال هذا الوضع إلى الوقت الحالي.

هذا ما نجد عليه الدولة العراقية، لقد دخلت في دوامة في ظل ما يسمى "بالطائفية" التي شهدتها في مختلف مراحل تطورها، والتي كان لها الأثر البالغ على استقرارها وسيادتها فعدم الاستقرار في العراق وإستمرار الصراعات الطائفية فيها وعدم قدرة الدولة على احتوائها جعل من عملية النهوض بسيادة الدولة أمرا صعبا والذي بدوره عقد مسألة مستقبل العراق المنشود.

من هذا المنطلق سعت الدراسة إلى التطرق لهذا الموضوع من خلال بحث وجيز بعنوان: **تأثير الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003**. من خلال ما تعكسه هذه الطوائف على سيادة الدولة في العراق تحديدا.

2- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية فيما يلي:

- يعتبر موضوع الطائفية ذو أهمية بالغة باعتباره من القضايا السياسية المعاصرة التي لها تأثير في مجال العلاقات ما بين الدول.
- تسعى الدراسة للإحاطة بجوانب موضوع الطائفية من خلال تأثيرها وبخاصة على سيادة الدولة العراقية من جهة، وإيجاد بدائل علمية وعملية لتفادي الأزمة من جهة أخرى.

ب- الأهمية العملية:

وتكمن فيما يلي:

- إرتباط الموضوع محل الدراسة إرتباطا مباشرا بالدولة العراقية وسيادتها واستقرارها.
- مساهمة الدراسة في معرفة عوامل تفاقم الوضع الطائفي وإنعكاساته على سيادة الدولة العراقية ووقوفه كعائق أمام النهوض بالدولة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

- كون دراسة هذا الموضوع من المواضيع القديمة إلا انه ظهر بمستجدات حديثة من خلال ظهور عدة مشاكل متعلقة بالطوائف المتصارعة فيما بينها في دول الخليج عامة وفي العراق خاصة.
- تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية في ضل الدولة المعاصرة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعوا إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته والسماح بالتعددية السياسية في الدولة التي تتميز بتنوع عرقي ومذهبي كبير كالعراق.
- ما يعانيه العراق حكومة وشعبا من تزايد خطر التطرف والعنف بين التيارين السني والشيعي، وتطوره إلى حروب أهلية قد ترقى إلى حروب عالمية.

ب- أسباب ذاتية:

- إرتباط الموضوع محل الدراسة بالتخصص العلمي.
- الإهتمام الشخصي والميول لمثل هذه المواضيع السياسية التاريخية رغبة من الباحث في إنماء الرصيد الفكري
- بإعتبار العراق دولة عربية وبحكم الإنتماء يتطلب الإطلاع على حالة الطائفية فيها والمساهمة في وضع بدائل أو مقترحات تفيد في حل الأزمة.

4- حدود البحث:

أ- الحدود الموضوعية: وتعالج فيها الدراسة عدة تساؤلات كمفهوم الطائفية وأهم المفاهيم المشابهة لها بالإضافة إلى دراسة دولة العراق جغرافيا وديمغرافيا وأيضا دراسة تداعيات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003.

ب- الحدود الزمانية: تتمثل في دراسة موضوع الطائفية بعد سنة 2003.

ج- الحدود المكانية: وتتمثل في دراسة موضوع الطائفية في دولة العراق.

5- مشكلة البحث:

تعتبر الطائفية من أهم المواضيع التي يثار حولها جدل كبير بين الباحثين والدارسين، من حيث دلالة مفاهيمها وما تعكسه على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان القصد من إختيار الباحث لهذا الموضوع هو معرفة مدى تأثير الطائفية على السيادة الوطنية والنظام السياسي، من خلال صراعات الطوائف سواء داخليا أو خارجيا على السلطة في العراق، كما يهدف إختيار الموضوع إلى دراسة وتصنيف وتفسير وفهم ظاهرة الطائفية، عن طريق التعدد ألاثني والعرقي والمذهبي وإنعكاساتها على سيادة وأمن واستقرار الدولة في العراق.

على وقع ما سبق ذكره تطرح الدراسة الإشكال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003 ؟

ويندرج تحت الإشكال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تجيب على أبعاد وجوانب هذا الموضوع وهي كالآتي:

- ما مفهوم الطائفية وما هي أهم المفاهيم المشابهة لها؟
- ما مفهوم السيادة الوطنية وما هي مراحل تطورها؟
- أين تقع العراق ومما يتكون المجتمع العراقي؟
- ما هو تأثير الصراعات الطائفية على سيادة الدولة في العراق؟

6- الفرضيات العلمية:

أ- **الفرضية الأولى:** يؤدي التعدد الطائفي إلى تهديد سيادة الدولة وأمنها واستقرارها.

ب- الفرضية الثانية: كلما زاد العنف الداخلي في دولة ما، إزداد التدخل الخارجي فيها.

ج- الفرضية الثالثة: يؤدي تكريس الطائفية في المجتمعات المتعددة طائفيا إلى فشل مشروع بناء دولة قومية ذات سيادة وطنية موحدة.

7- المنهج المعتمد:

استخدمت الدراسة منهج "دراسة الحالة" وهو منهج يتضمن بحثا معمقا في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عن الوضع القائم بهذه الوحدة وتاريخها الماضي وعلاقاتها بع بيئتها المحيطة بها.

وتذهب الدراسة إلى البحث في موضوع الطائفية في العراق باعتبارها وحدة سياسية لها مميزاتها الخاصة تاريخيا واجتماعيا.

8- خطة الدراسة:

تبنت الدراسة لمعالجة هذا الموضوع ثلاثة فصول حيث:

جاءت في الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للدراسة وقسمته إلى مبحثين فكان المبحث الأول بعنوان مفهوم الطائفية وأهم المفاهيم المشابهة وتم التطرق فيه عبر مطلبين إلى كل من مفهوم الطائفية كمطلب أول وأهم المفاهيم المشابهة كمطلب ثاني، أما المبحث الثاني فكان بعنوان السيادة الوطنية بين الفكر التقليدي والمعاصر، بدوره قُسم إلى ثلاثة مطالب، حيث جاء المطلب الأول بمفهوم السيادة الوطنية، والثاني كان عنوانه السيادة الوطنية في الفكر التقليدي، وتبِعه المطلب الثالث بالسيادة الوطنية في الفكر المعاصر.

أما في الفصل الثاني فقد عنونته الدراسة ب: التوزيع الجغرافي والتقسيم الديمغرافي للطوائف في العراق، وخُصص المبحث الأول فيه لجغرافيا العراق، ومنه تفرع مطلبين الأول يوضح الموقع الجغرافي للعراق، والثاني يبين المساحة وعدد السكان، يليه المبحث الثاني بعنوان التقسيم الديمغرافي للطوائف في العراق، حيث عالجته الدراسة في مطلبين أيضا، الأول تناولت فيه التركيبة العرقية للمجتمع العراقي والثاني التركيبة المذهبة.

كما جاء الفصل الثالث بعنوان تداعيات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003 وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول بعنوان مراحل تطور الصراع الطائفي على سيادة الدولة العراقية وجاء بمطلبين فالمطلب الأول خُصص لمرحلة ما قبل الاحتلال والمطلب الثاني كان لمرحلة ما بعد الاحتلال، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان ترسيخ الطائفية وإنعكاساتها على سيادة الدولة العراقية بعد 2003، وتم دراسته في مطلبين كان الأول بعنوان

العامل الطائفي في إعادة هيكلة النظام السياسي في العراق بعد 2003، والثاني بعنوان إنعكاسات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003.

9- صعوبات الدراسة:

لا يكاد يسلم أي باحث من معوقات وعقبات خلال فترة بحثه، ويمكن ذكر بعض الصعوبات التي تعرضت لها هذه الدراسة مثل:

- صعوبة ضبط الموضوع بشكل دقيق فموضوع الطائفية من المواضيع الواسعة والمتشعبة والمتشابكة.
- ظهور ذاتية الكُتاب بعض الأحيان في تناولهم لموضوع الطائفية بحكم انتمائهم لطائفة معينة وبالتالي تغلب العاطفة على الموضوعية.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

تعتبر مسألة الطائفية من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات خاصة السياسية، نظرا للإشكاليات التي تثيرها في الحياة السياسية للدول، كتأثيرها على أمن وإستقرار وسيادة هذه الدول فاستلزم الأمر دراستها من الجانب المفاهيمي في هذا الفصل كما هو معنون، حيث قسم إلى مبحثين الأول يتضمن مفهوم الطائفية كون المصطلح معقد وشائك وكثيرا ما يحدث الإلتباس حوله وحول المفاهيم المشابهة له وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا المبحث.

أما المبحث الثاني المعنون ب: السيادة الوطنية بين الفكر التقليدي والمعاصر، تعرض فيه الدراسة مفهوم السيادة الوطنية بالإضافة إلى المقارنة بين السيادة كفكر تقليدي والسيادة كفكر حديث ومعاصر.

المبحث الأول: مفهوم الطائفية وأهم المفاهيم المشابهة.

إن الطائفية بإعتبارها مصطلح يطغي عليه التعقيد والتشابك أدى بالكثير من الدارسين في مختلف المجالات ومنها السياسية إلى محاولة توضيح ذلك، خاصة من الجانب المفاهيمي وإيجاد مفهوم واضح لإمكانية التمييز بينه وبين المفاهيم المشابهة له.

المطلب الأول: مفهوم الطائفية

لقد تعددت التعاريف بتعدد الدراسات المتناولة لموضوع الطائفية، ومن بين هذه التعاريف نجد، التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي.

الطائفية: Sectarianism

أ- **لغة:** الطائفية نسبة إلى "طائفة"، وهم جماعة من الناس، وقد تكون فردا واحدا، كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[1] [التوبة: 122] وقوله أيضا ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] [النور: الآية 2]. فقد ينفر فرد وقد تنفر جماعة.

جاء في لسان العرب لابن منظور: والطائفة من الشيء جزء منه، قال مجاهد: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف. وقيل: الرجل الواحد فما فوقه. وروي عنه أيضا انه قال: اقله رجل. والعطاء: أقله رجلان. يقال: طائفة من الناس وطائفة من الليل[3].

يطلق إسم الطائفة لغويا، على الجماعات من حيث العدد، بعد: النفر، الرهط، اللّمة، الشرذمة، القبيل والعصبة. هذه المفاهيم تشكل المراحل الأولى من مراحل تشكيل الجماهير المتجانسة. فهي تحتوي على أفراد من ثقافات ومهن وأوساط مختلفة جدا أحيانا، وليس بينها من رابطة جيدة إلا العقيدة والإيمان، وأبرز مثال على ما تقدم هي: الطوائف الدينية والطوائف السياسية[4].

الطائفة فئة أو جماعة. ولم ترتبط دلالة اللفظ في أصوله اللغوية العربية بالجماعة الدينية، أو المذهبية. وما يميزه في اللغة العربية من لفظ "الجماعة" عموما، هو أنه يدل على فئة، والفئة جزء من كل. الطائفة جماعة

---

[1] سورة التوبة، الآية 122.

[2] سورة النور، الآية 2.

[3] جلال الدين محمد الصالح، **الطائفية الدينية بواعثها.. واقعها.. مكافحتها.** الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص 31.

[4] أسعد كاظم شبيب، **نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر.** مجلة مركز دراسات الكوفة: مجلة فصلية محكمة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ص43.

تشكل جزء من كل، ولذلك فهي في الأصل "طائفة من الأشياء" و"طائفة من الناس" و"طائفة من القوم" و "طائفة من المؤمنين"، بمعنى جماعة وهي جزء من جماعة مرجعية أكبر. وتحولت إلى الإشارة إلى فئة من البشر تحديدا تشكل جزء من فئة أكبر. ولم يعد دارجا الحديث عن طائفة من الأشياء، بل إستوى اللفظ في اللغة على إعتبارها جماعة من البشر تحديدا. وإن إكتفاء موسوعة الإسلام بمعنى جماعة لا يفي بالمعنى. لأن الجماعة بإعتبارها طائفة هي في الأصل فئة من جماعة أكبر. وإزدادت دلالة اللفظ تخصيصا في حالة مصطلح الطائفة الدينية أو المذهبية في عصرنا.

ب- إصطلاحا: أما الطائفية إصطلاحا فلكل أهل فن تعريف يتواءم مع طبيعة تخصصهم، ربما يكون مغايرا لمراد الفن الآخر منها، لكن بما يقتضيه المقام، على نحو يفي بالغرض، ومن هذه التعريفات أنها: "ميل فردي وإجتماعي إلى تفضيل تفسير محدد أو مدرسة فقهية محددة لدين أو مذهب على غيرها من الأديان والمذاهب، يأخذ بتأثير ظروف إقتصادية سياسية صفة تعصبية، تتداخل مع مفهوم إعتبار الذات في تفضيل أبناء المذهب نفسه، أو الدين نفسه، على غيرهم من المنتمين إلى مذاهب وأديان أخرى، وقد تتصاعد هذه الميول أحيانا إلى حد تتخذ فيه أشكالا عدوانية تجاه المذاهب أو الأديان الأخرى، ويكون هناك ميل إلى النبذ والرفض، وحتى العزلة عن الآخرين، أي هي: نتاج تفاعل عوامل سياسية، إقتصادية وإجتماعية، ذات مساس مباشر بحيادية الفرد اليومية، إمتزجت مع تهديدات أمنية للهوية الثقافية للمجتمع، لتشكل توجهات إجتماعية تعصبية نحو الآخرين الذين يختلف معهم الطائفي في تفسير الشريعة أو المعتقدات الدينية"[1].

هي نظام سياسي إجتماعي مختلف يتركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكيل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، أو الكيان السياسي، وهو لاشك فيه كيان ضعيف، لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه[2].

فالطائفية بهذا المعنى تعني إشراك العامل الديني في الحياة السياسية للدولة بحيث تتكون المجموعات الطائفية ذات الأيديولوجية المختلفة والمخالفة لبعضها البعض وتشكل بذلك الكيان السياسي الذي هو دولة غير قادرة على إحتواء تلك الإختلافات والإنقسامات وبالتالي عدم الإنسجام داخلها ومن ثم عدم الإستقرار وهذا بطبيعته يؤدي الى الخلاف بين المجموعات خاصة في عملية إتخاذ القرار السياسي وبناء سياسة خارجية، فكل

[1] جلال الدين محمد الصالح، مرجع سابق. ص 32.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**. ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 745.

طائفة تفرض أن حكمها هو الأصلح لهذه العملية فلا يمكن بناء دولة دون إنقسامات وإيديولوجيات متعارضة فإذا حدث وحصل ذلك تكون ضعيفة معرضة للإنهيار[1].

الطائفية ليست الدين، وإن هي من الدين، أو هي تبرر نفسها به، فالدين أرحب في المبادئ والقيم، وأشد تسامحا من الطائفية[2].

ويعرفها كل من "**ماكس فيبر**" و"**آرنست ترولتش**" على أنها مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة، ذات عضوية إختيارية أو تعاقدية[3].

فالطائفية إنتماء لطائفة معينة دينية أو إجتماعية ولكن ليست عرقية، فمن الممكن أن يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحدة بخلاف أوطانهم، أو لغاتهم[4].

فيما يلي أهم التعريفات التي تتضمن رؤى متباينة حول مفهوم الطائفية، ثم تقديم تعريف شامل وهي كالآتي:

- **تعريف سعيد السامرائي:** الطائفية هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضغينة تجاه الشيعي، وشعور الشيعي بالضغينة تجاه السني، وهذا كله بدون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الآخر[5].

- **تعريف حسين موسى الصفار:** الطائفية في مجالها السياسي هي إعتماد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية[6].

- **تعريف عزمي بشارة:** هي التجميع، أو التجميع والتجزئة في آن واحد معا، فالمقصود بها فئات على أساس الانقسام إلى جماعات مميزة دينيا أو مذهبيا أو مهنيا. ونجد في حفريات اللغة الأساس الدلالي للتداعي السلبي الذي تطور لاحقا، والذي بموجبه تصبح الطوائف تعبيرا عن فئوية. فالجزء تقسيم للكل. وبالعربية المعاصرة الجماعة التي تشكل جزاء من كل هي فئة. ومن هنا أصل التقارب في المعنى بين الطائفية والفئوية. فالطائفية فئوية، وهي في إستخدامها الحديث فئوية دينية ومذهبية. وليس مصادفة ألا نعثر على إستخدام غير حديث

---

[1] آسيا مزوغم، **تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف: المسيلة، 2017/2016. ص 13.

[2] احمد شوقي بنيوب وآخرون، **الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية.** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013. ص 9.

[3] جلال الدين محمد الصالح، مرجع سابق. ص 34.

[4] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 13.

[5] سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، ط1، 1993، ص 43.

[6] حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين.** المركز الثقافي العربي، ط1، 2009، ص 7.

لمصطلح الطائفية، إذ لم يوجد إستخدام كهذا. "ففي مراحل ما قبل الحداثة وجد في اللغة العربية لفظ "طائفة"، ولكن لم تعرف العربية لفظ "الطائفية" إلا حديثا".

– **تعريف برهان غليون:** الطائفية تنتمي الى مجال السياسة لا مجال الدين، وهي تعني مجموعة الظواهر التي تعبر عن إستخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية والمافيا، وذلك من الإلتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة والسلطة العمومية من إطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية وخاصة. إنها تشكل ما يشبه الاختطاف للسلطة السياسية التي هي أداة تكوين العمومية لأهداف خصوصية. وهي تنطوي لذلك على مخاطر تدمير الدولة نفسها بوصفها بنية عمومية ومنتجة للعلاقة العمومية، ومن ورائها على مخاطر زوال الأمة نفسها بوصفها جماعة موحدة سياسيا، أو ذات قانون سياسي، يختلف نوعيا عن قانون العصبية الدينية والإتنية ويتجاوزه معا. فالطائفية لا تنطبق على استخدام الدين، ولكن على استخدام كل أشكال التضامنات الخاصة، ما قبل السياسية، التي تنجم عن تعبئة العصبيات الطبيعية، القائمة على القرابة المادية، كالعشيرة والعائلة والإتنية، أو المذهبية، كما تنطبق مع آليات شراء الضمائر والرشوة المعممة. فهي تلتقي جميعا في تزوير الإرادة العامة والتلاعب بالرأي العام في سبيل تزييف اختياراته أو حرفها عن خطها الطبيعي المعبر عن مصالح الناس واختياراتهم بحرية، والالتفاف على معايير الخيارات السياسية[1].

فالطائفية ليست الدين ولا التدَّين. وإنما هي بعكس ذالك تماما: إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا، سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى.[2]

الطائفية هي ذلك الإنتماء لطائفة دينية معينة قد تكون إنفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يحدد إنتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى، فالصغرى وهكذا مما يشكل ما يشبه الهرم، كأن يكون الفرد مسيحا أرثودوكسيا قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أو قبلية أو مجتمعة كلها استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعية[3].

---

[1] برهان غليون، "**نقد مفهوم الطائفية**"، **الحوار المتمدن**، العدد 1840، 2007، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869. 02/05/2019, 09:15.

[2] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط3. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. ص 39.

[3] حيزية بركات، **أزمة الهوية الطائفية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2015، ص 13.

المطلب الثاني: أهم المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية

عند البحث في مفهوم الطائفية تستوقفك بعض المصطلحات التي يعتبرها البعض من النتائج السلبية التي أتت بها الطائفية، وذلك عندما تتعدى مسألة التعددية المذهبية وحرية المعتقد، وتصبح إنقيادا عاطفيا أعمى يتعارض مع الحقيقة الموضوعية، وهذا ما نلحظه من خلال المفهومين التاليين:

أ- **الإثنية Ethnic**: من الناحية اللغوية لفظ إثنية مشتقة من الكلمة اليونانية "**Ethnicos**"، وهي تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة، والأثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافاتهم لكنهم غير شموليين داخل دولة المدينة ونقصد كذلك بالإثنين الأشخاص غير المسيحيين[1].

المصطلح إثنية (ethnic) مشتق من الكلمة اليونانية (ethnos) على نحو أدق، من صفة إثنيكوس، التي تم إقراضها إلى اللاتينية لتصبح إثنيكوس (ethnicus). تأتي كإسم وتعني جماعة من الناس أو الشعب: قبيلة، أسرة. أيضا جماعة من الحيوانات: قطيع، سرب. والبلد والأمة وفي وقت لاحق أصبحت تطلق لتعني الأمم الأجنبية والبرابرة.

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896، عند " **فاشي دولابوج vacher de la poug**" مؤلف كتاب التصنيفات الإجتماعية، ويعتبر "**جورج منتوندن Georg Montondon** " هو أول من إستعمل مصطلح الإثنية ويعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية، وميز بينها وبين القومية، وعاد إلى تطوير المصطلح سنة 1941[2].

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة بحيث أن لكل إتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد إتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 1992/12/18 أي تعريف للأقلية مكتفيا فقط بما يجب أن يختص به من حماية ومراعاة لخصوصياتها دينية كانت أو عرقية أو لغوية كما شاع إستعمال المصطلح على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد أشكال التمييز والحرمان والإضطهاد والذي قد يكون ممارس ضدها مما جعل فرصة مشاركتها سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا محدودة.

[1] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 14.

[2] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص ص 14-15.

يعرفها "**فرسيسكو كوبونورتي**" فيقول: "الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مبسطة يتمتع أعضائها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن تجاه الإحتفاظ بثقافتهم، تقاليدهم، دينهم ولغتهم[1].

وينتهي هنا التعريف إلى أن الأقلية ليست مسألة عدد، فهي معرّفة وخُلقت وكُرّست من قبل نخبة نافذة. ضمن عملية تقوم خلالها الأغلبية بتقوية بناء السيطرة، الخضوع[2].

ب- العرقية Ethnicity: يعرف معجم المصباح المنير "العرق" على انه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق، ويذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول أن "العرق" هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك من معانية كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقى لصعوبته.

ويقصد به معجم المنجد "أعرق- أعراقا" (عرق الرجل) صار عريقاً في الشرف، والأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا" أي أأصل منك والجمع عروق وأعراق وهى أصل كل شيء[3].

يرتد الأصل اللغوي للفظة Ethnicity إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos، والتي تقابل في المدلول لفظة أمة nation بالإنجليزية وقوامها لدى اليونان، جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. ومن جانب آخر فقد كان الأوربيون – في العصور الوسطى- يطلقون لفظة عرقية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهوداً[4].

تعني الشعور بالإنتماء لجماعة معينة، بحيث يجعل ذلك الإنتماء يمز شخصا عن الآخر، فهي تقوم على أساس الأصل والإنحدار المشترك، وتلتقي بالأقلية في هذا الشعور تقوم عليه بعض الأقليات العرقية.

وإنطلاقا من الفكرة السابقة عرّف بعض الجماعات "العرقية" على أنها تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم بروابط فيزيقية أو بيولوجية (موحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (وحدة اللغة والدين) ويعيش هذا التجمع في ضل مجتمع سياسي أرحب مشكلا الإطار الثقافي الحضاري والمغاير للإطار الحضاري لباقي المجتمع ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هوياتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من أجل الحفاظ على المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.

---

[1] حيزية بركات، مرجع سابق، ص 18.

[2] حيدر إبراهيم علي، ملاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي** ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص 21.

[3] وفاء لطفي، **التعددية المجتمعية**، الموقع الإلكتروني: www.asharqalarabi.org.uk. 02/05/2019 10:15.

[4] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ص 105.

وتشير العرقية إلى مجموعة بشرية يشترك أفرادها في البنية المورفولوجية والأصل والتقاليد واللغة والدين. وتعرف العرقية على أنها: "جماعة تتقاسم التراث والتقاليد التي تميزها، وتحتوي العرقية على عدة مكونات كيولوازلو القومية المشترك، الدين اللغة والأصل المشترك[1].

ت- المذهبية (Doctrina):

المذهب لغة: مكان الذهاب وهو الطريق، والذهاب يعني: السير والمرور، والمذهب: مصدر كالذهاب، وذهب به وأذهبه غيره: أزاله، والمذهب: المتوضأ؛ لأنه يذهب إليه. والمذهب: المعتقد الذي يذهب إليه. مكان الذهاب وهو الطريق، والذهاب: السير والمرور، والمذهب: مصدر كالذهاب، وذهب به وأذهبه غيره: أزاله، والمذهب: المتوضأ؛ لأنه يذهب إليه. والمذهب: المعتقد الذي يذهب إليه.

أما إصطلاحا: الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شبهت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق يوصل إلى المعاش، وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق، والأفكار تتردد في تلك الأحكام، ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة. أي: استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام، واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة، ثم صار حقيقة عرفية حكاه المحشي عن شيخه، والبجيرمي.

ويطلق المذهب عند علماء الفقه على الأحكام الفقهية المستفادة من أدلتها بطريق الاجتهاد، ويطلق المذهب في الحقيقة على ما ذهب إليه إمام المذهب من الاختيارات والأحكام المنسوبة إليه، فالمذهب بالمعنى الحقيقي يطلق على فقه إمام المذهب، فمثلا: فقه الإمام أحمد، هو المذهب حقيقة. ومذاهب الأئمة التي اشتهرت وعمل أصحاب الأئمة من بعدهم على نقلها وتحريرها وتنقيحها بقيت تحمل اسم إمام المذهب المعمول به، لكن أصحاب إمام المذهب من بعده إذا كانوا من مجتهدي التخريج فتخريجاتهم في مذهب إمامهم لا تنسب إلى إمام المذهب، بل تنسب إلى الأصحاب، ويكون تخريج الأصحاب على فقه الإمام هو المذهب بالمعنى الاصطلاحي، والتخريج في كل مذهب يكون على فقه الإمام، ويكون على غيره، ومعلوم أن المخرج على غير فقه الإمام لا يكون مذهباً له.

[1] حيزية بركات، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني: السيادة الوطنية بين الفكر التقليدي والمعاصر

تطورت نظرية السيادة بتطور الفكر الإجتماعي للإنسان، فعرفت التغييرات نفسها التي عرفها المجتمع، وهو ما يؤدي بنا إلى فكرة حتمية مفادها أن هذه النظرية وطنية خضعت لظروف معينة في تبلورها، وتخضع لأفكار محددة في أسسها، وظهرت فكرة السيادة بمفهوم سياسي عند "**بودان**"، وسبقه المشرعون الذين أرادوا تأسيس سلطة الملك فتكلموا عن السيادة. وعرَّفوها بأنها تجعل الملك كالإمبراطور على إمبراطورية، وبالتالي يتوجب الإعتراف بها داخليا وخارجيا، وهو ما يعادل تعريف بودان للسيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة للجمهورية[1].

إرتبط تفسير الدولة بالعديد من المفاهيم من بينها مفهوم السيادة، الذي يعتبر أحد المقومات العامة التي تقوم عليها الدولة، كما أنه من بين المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ويقصد بهذا المفهوم مبدئيا أن كل دولة مستقلة لها سلطة نهائية عليا وهذه السلطة تقوم بتنظيم شؤون الدولة داخليا وخارجيا، وتضمن له حرية التصرف داخل إقليمها وحتى في شؤونها الخارجية بما يحفظ لها هيبتها وكرامتها على المستويين الداخلي والخارجي، كما إرتبطت الدولة الوطنية بمفهوم آخر وهو المواطنة، الذي يعد من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال تراكم النتاج الفكري للإنسان وأيضا من خلال تراكم المنجزات الحضارية، فأصبحت هناك علاقة وطيدة بين السيادة والمواطنة أساسها الدولة الوطنية.

وموضوع من هذا النوع يستوجب النظر فيه جيداً، وفي محاولة للإلمام بأهم النقاط لإزالة اللبس والغموض عنه، تستعرض الدراسة في هذا المبحث مفهوم السيادة الوطنية، بالإضافة إلى رؤية السيادة من المنظور الكلاسيكي والحديث.

المطلب الأول: مفهوم السيادة الوطنية

قبل الخوض في مفهوم السيادة الوطنية كمفهوم مركب يتوجب علينا الولوج إلى تعريف السيادة.

– **السيادة لغة:** من سود، يقال: فلان سَيِّد قومه إذا أُريد به الحال، وسائِدُ إذا أُريد به الاستقبال، والجمع سَادَةٌ، ويقال: سادهم سُوداً سُودُداً سِيادةً سَيْدُودة استادهم كسادهم وسوَّدهم هو المسُودُ الذي ساده غيره فالمُسَوَّدُ السَّيّدُ.

[1] جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة إلياس حنا إلياس، ط1، 1974، دار المنشورات كويدات، بيروت: لبنان، ص 90.

والسَّيِّدُ يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومُحْتَمِل أَذى قومه والزوج والرئيس والمقدَّم، وأَصله من سادَ يَسُودُ فهو سَيْوِد، والزَّعامة السِّيادة والرياسة وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم "أَنَا سَيِّدُ الناس يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المُقدم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمراً.

أما "**مفهوم السيادة الوطنية**" أو كما يُطلق عليه في الإنجليزية **(National or Popular Sovereignty):** من المفاهيم السياسية المعقدة التي لا يوجد لها تفسير أو دلالة واضحة، ويختلف اتجاه تعريفه تبعاً لاختلاف فكر الفلاسفة والسياسيين، نتيجة سلب حق اتخاذ القرار الفردي من المواطنين، وإعادتها إلى الهيئة الوطنية التي تمثّل الشعب ككل، ونظراً لأهمية هذا الجانب اخترنا أن نستعرض أبرز المفاهيم التي تدل بشكل مفصل على مصطلح السيادة الوطنية في هذا المطلب.

هو مفهوم يشير إلى مَنح سيادة مُطلقة للشعب، أي أنّ السلطة بيد المواطنين الذين من شأنهم القيام بجعل الدستور يمنح السلطة لهم بشكل ثابت. فيُصبح الملك مجرد مُمثل أيديولوجي ينهض بالعلوم السياسية الليبرالية، وهو مصطلح ظهر أثناء الثورة الفرنسية عام (1789)، حيث تمّ صياغته بهدف سلب السلطة الفردية في اتخاذ القرار من الفرد، وإعادتها للهيئة الوطنية المتمثلة في الشعب. يرتبط مفهوم السيادة الوطنية بشكل رئيسيّ بالمواطن الخاضع لحقوق الإنسان في المساواة في الحقوق مع غيره من أفراد الأمة، وليس المواطن الخاضع والمذعن في الانتماء إلى كيان سياسيّ يُفرض عليه بشكل إلزاميّ. أمّا في النظرية الكلاسيكية فتُفسر السيادة الوطنية على أنها نظام حكم تمثيليّ؛ لأنه لا يمكن للشعب حُكم نفسه بشكل مباشر، كما أنه لا يمكن حتّى تطبيق ذلك في أنظمة الحكم الديمقراطية المباشرة، نظراً لعَدم القدرة على جمع الأمة كلها على أرض الواقع.

تعتبر السيادة الوطنية من المفاهيم السياسية التي ترتبط بشكل مباشر في القانون الخاص بحقوق الإنسان، تحديداً في جانب المساواة في الحقوق بين المواطن وغيره من المواطنين من أبناء الأمة الواحدة، بحيث يكون هذا المواطن خاضعاً من حيث الانتماء إلى كيان سياسي مُعين يتمّ فرضه عليه بشكل إلزامي وإجباري.

يُعرَّف في النظرية الكلاسيكية على أنّه أحد المفاهيم التي ترتبط بنظام الحكم التمثيلي، بحيث لا يمكن للشعب أنّ يحكم نفسه بصورة مباشرة، ولا يمكن توظيف الديمقراطية بشكل مباشر، وذلك من منطلق أنّه لا يوجد إمكانية لجمع كافة الأمة مع بعضها في الواقع.

يرى بعض الفلاسفة السياسيين أنّ مفهوم السيادة الوطنية ظهر في الفترة التي رافقت كل من النظام الملكي والإقطاعي، بحيث يكون للملك السلطة الكاملة للتحكم في المملكة، أي ما يسمى حق الملك في إقطاعه، وهو أحد الأنظمة اللا متناهية، أو غير المتجزئة.

تعتبر من المفاهيم التي تطورت عند ظهور مصطلح الدولة، بحيث يفترض مفهوم الحرية والمساواة كبديل عن الحرب والنزاعات، في ظل امتلاك السيد أو الملك للسلطة بشكل كامل، ولا يمكن أبداً للشعب أن يحكم نفسه بدون وجود نظام سياسي مستقل[1].

تشكل السيادة الوطنية إحدى المواضيع المحورية في الدراسات السياسية والقانونية بصفة عامة، وفي علم العلاقات الدولية بصفة خاصة، فموضوع السيادة كان ولا يزال يحظى بأهمية بالغة في الفكر السياسي والقانوني، ذلك أن السيادة تعد من المحددات المركزية للدولة الوطنية، والعنصر الأهم الذي يميز الدولة عن الوحدات الأخرى ذات الطبيعة السياسية والإجتماعية التي لا تكتسب صفة الدولاتية بحكم إفتقارها لعنصر السيادة[2].

المطلب الثاني: السيادة الوطنية في الفكر التقليدي

بينما كان الطرح الكلاسيكي للسيادة يعبر عن واقع تمركز السلطة المطلقة بيد الملوك، فإذا بالدول الجديدة تلجأ إليه لرفض واقع تهيمن فيه الدول الكبرى، حيث أصبحت السيادة سلاح الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية.

يذهب الكثير من الكتّاب والمفكرين والفلاسفة إلى القول بأن فكرة السيادة بمعناها الحديث يعود إلى فقهاء العصور الوسطى، لكن علماء الفقه الدستوري يُجمعون على أن نظرية السيادة تعود أصولها إلى الفقيه "**جان بودان**" فهو أول من أوضح معنى كلمة سيادة في كتابه عن الجمهورية[3]. عندما قال: "إن الدولة إنما هي حق الحكم على الأسر فيها، وحق إدارة شؤونها المشتركة بينها وذلك على أساس السلطان السيد.

[1] رزان صلاح، **مفهوم السيادة الوطنية**، الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com. 03/05/2019, 09:20.

[2] سمير حمياز، **إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ضل المتغيرات الدولية الراهنة**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد: 24 جوان، 2017، ص 12.

[3] طلال ياسين العيسى، **السيادة بين مفهومها التليدي والمعاصر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد 26. العدد الأول 2010، ص 40.

فالسيادة هي صفة للسلطة السياسية وهذا ما يعني أن تكون سلطة الدولة عليا، أصلية – واحدة – آمرة[1]، أو هي الحق في إصدار الأوامر إلى كل الأفراد المقيمين على إقليم دولة معينة، أو كما عرفها بودان: سلطة عليا على المواطنين والرعايا، لا يحدها القانون[2].

وفي 26 أغسطس 1879م صدر إعلان حقوق الإنسان الذي نص على أن السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية.

أما "**روسو**" فهو يختلف عن بودان من حيث نظرته للسيادة روسو يرى أن السيادة تكون ضمن إطار معين هو الشعب، بحيث يؤكد أنه لا يمكن دراسة السيادة بعيدا عن الشعب ويعرفها بأنها تعبير عن طبيعة السلطة الممارسة كأساس غير ديني وشكل للدولة التاريخية، فهي تعد أساس بنا الدولة الحديثة. حسب روسو ليست السّيادة الامتياز الذي يحصله الأمير من شعبه، بل إنّها تعود للشعب قصراً بمعنى أنها لا تفوّض[3].

يظلّ الشّعب هو المصدر الأصلي للسّيادة ومنه للشرعيّة. لذلك فالسّيادة ليست سوى الفعل الذي تتولاه الإرادة العامّة النّاتجة بدورها عن العقد الاجتماعي. بتعبير آخر فهي تقيم ضرورة في كليّة المواطنين باعتبارهم يمثّلون وجوداً كلياً وواحداً.

فيما يعرفها "**جروسيوس**" على أنها السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا يخضع أفعاله لأي سلطة أخرى والذي لا يمكن لإراداته أن تتخطى، فهي القوة المعنوية لحكم الدولة وهي السلطة المستقلة وغير المشتقة لغرض الطاعة[4].

المطلب الثالث: السيادة الوطنية في الفكر المعاصر

تشغل مفردة السيادة حيزاً واسعاً من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط البحث القانونية والسياسية والفكرية والقضائية في شتى بقاع العالم ارتباطاً بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين

[1] دحماني عبد الوهاب، **السيادة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر حقوق: تخصص قانون عام معمق، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص 3.

[2] صلاح الصاوي، **نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية**، د. د. ن، د. س. ن، ص 7.

[3] دحماني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 2.

[4] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1969، ص 509.

الماضيين بحيث أفضت إلى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبل النظام العالمي الجديد. وقد امتد هذا التغير ليصيب مبدأ السيادة وما صاحب ذلك من تغيير مفهومها التقليدي إلى مفهوم معاصر يتكيف مع واقع النظام الدولي الجديد.

أثرت المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء. وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط. وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة. وبشكل عام، يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي رافقت النظام الدولي وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات النظام الدولي والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة. كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات هذا النظام.

اتخذت "**الجمعية العامة للأمم المتحدة**" عدة قرارات ما بين الأعوام: 1988-1991 بقصد اعتماد (نظام عالمي إنساني جديد يهدف إلى تقديم المساعدات للاقليات المضطهدة)، وقد تبع ذلك قرارات عدة "**لمجلس الأمن**"، منها قرار رقم: 751، 770، 797، بإرسال قوات إلى بعض المناطق الساخنة لحفظ السلام والقيام بمهمات إنسانية.

إن المشروع الذي طرحه "**كوفي عنان**" على الجمعية العامة في دورتها 54 قد أتى بفكرة جديدة مفادها أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل **ميثاق الأمم المتحدة**. وبالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد، وليس حماية الذين ينتهكونها، ويوضح أن المطلوب الآن هو الوصول إلى إجماع ليس على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، باعتبار أنه متحقق نظريا، ولكنه إجماع على الوسائل التي تحدد أي الأعمال ضرورية، ومتى، ومن يقوم بها؟ وبهذا الطريق يكون عنان قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة[1].

لقد أصبح مفهوم السيادة أكثر اختراقاً بعد ظهور التنظيمات الإرهابية وسياسة الحرب على الإرهاب بعد نهاية **الحرب الباردة**، سواء بالاحتلال العسكري أم بغيره. وقد جسد ظهور تنظيم "**داعش**" تلك السياسات بعدما

[1] علي عبد الرضا، **السيادة الوطنية، تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات**، مجلة النبأ، العدد: 41،كانون الثاني 2000. الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/nba41/seyadah.htm. 03/05/2019, 10:35.

اجتاح أجزاء واسعة في سوريا والعراق مخترقاً بذلك **السيادة الوطنية**. لقد أعطى ظهور تنظيم "داعش" مسوغات حقيقية لمواجهته على الصعيد الإقليمي والدولي، وتمثلت تلك المواجهة بسياسة التحالفات الدولية والإقليمية.

هذه التحالفات ربما تعيدنا إلى حقبة الحرب الباردة وسياسة الأحلاف والأحلاف المضادة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي آنذاك. وربما هذا الاجتياح الداعشي سيغير شكل الخارطة المستقبلية لدول المنطقة في ظل التنبؤات المطروحة من قبل بعض المختصين، وترجيح الولايات المتحدة وحلفائها بتقسيم المنطقة وفق دوافع طائفية وعرقية، في ظل هذه التحالفات التي تشكلت لمقاتلة تنظيم "داعش". والحديث هنا عن التحالفين الدوليين: التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والتحالف الروسي– الإيراني. هذان التحالفان تشكلا بهدف واحد، وهو مقاتلة تنظيم "داعش"، لكن بنوايا ورؤى وسياسات وأهداف مختلفة، وكلاهما أصبح خطرا يهدد سيادة دول المنطقة، ولاسيما تلك الدول التي تعاني من حالة عدم الاستقرار داخلياً مثل العراق وسوريا[1].

[1] علي عبد الرضا، **السيادة الوطنية، تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات**، مجلة النبأ، العدد: 41،كانون الثاني 2000. الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/nba41/seyadah.htm. 03/05/2019, 12:15.

خلاصة:

بعد الدراسة لمفهومي الطائفية والسيادة الوطنية يمكن أن نستخلص ما يلي:

أن مفهوم الطائفية من الناحية الاصطلاحية مفهوم حديث ولا يزال في طور النشأة، حيث تلمس الدراسة أن المفهوم محل تجاذبات بين الكتاب والباحثين من حيث تحديد دلالته الثابتة، إن كان يعين ظاهرة سياسية تنبغي معالجتها، أم أنها ظاهرة اجتماعية في الأصل وبحكم الواقع القائم على المحاصصة الطائفية التي تستمد وجودها من التجارب التاريخية، ألصق المفهوم بكل ما يدل على التعصب والتطرف الديني والحقد واجتثاث الطرف الآخر وعدم قبوله.

إن المتأمل في مفهوم الطائفية يلاحظ حقيقة مفادها أن معظم الباحثين انطلقوا من تحديدهم لهاته المفاهيم من الواقع الذي تعيشه المجتمعات المتعددة مذهبيا وعرقيا، والذي كان في غالبه قائما على التعصب بالأخص في العراق، لما جعل من الطائفية تبدو كظاهرة تتحكم فيها حيثيات عديدة، تجعل من المفهوم يتغير كل مرة بتغير الأوضاع، وهذا ما يصعب من تحديد دلالته الاصطلاحية.

كما استخلصت الدراسة أن السيادة الوطنية متمثلة بشكل أساسي في وجود مبدأ المواطنة لدى الطوائف في الدولة العراقية، بالإضافة إلى مفهوم السيادة الوطنية قديما والمتمثلة في الفكر التقليدي، وحديثا أن السيادة الوطنية تكون بقيام الدولة بمسك كل خيوط مقوماتها وممارسة دورها كاملاً، وفرض القانون على الجميع بدون استثناء بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته، وغدت أحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة، أن التعدد الطائفي بمعنى"التنوع والاختلاف في المذاهب والأعراق" ظاهرة في حد ذاتها لا تمثل مشكلة.

الفصل الثاني
الوضع الجغرافي والتوزيع الديمغرافي في العراق

تمهيد:

منذ عام 1997 لم يجرى أي تعداد سكاني شامل في العراق، وبصورة أخص لا توجد أي إحصائية رسمية تبين حجم الطوائف الدينية والقوميات العرقية ونسب توزيعها على الرقعة الجغرافية، وكل ما يصدر عن المؤسسات ومراكز الأبحاث في هذا الشأن هو تكهنات تعتمد على إحصاءات قديمة جدا أو على مرجعيات إحصائية أخرى، مثل بطاقة التموين الصادرة عن النظام السياسي السابق أو سوى ذلك من وسائل يشوبها هامش كبير من الخطأ يخل بحقيقة الواقع السكاني، خاصة إذا كانت تترتب على التعداد السكاني نتائج سياسية تطال مستقبل العراق السياسي ومستقبل مذاهبه وأعراقه ذات البعد الطائفي وخاصة بعد 2003.

ويأتي هذا الفصل بتحليل الوضع السكاني في العراق كجزء من الدراسة للسياسة السكانية في البحث من خلال الوضع السكاني في الدولة، وقد تم دراسته من جانب الموقع الجغرافي والتوزيع الديمغرافي للطوائف العراقية.

المبحث الأول: العراق جغرافيا

يعتبر العراق أحد الأقطار العربية ذات المركز المهم، فهو يحتل قسما أساسيا من الجناح الشرقي[1]. وهو مهد الحضارات بإعتراف المؤرخين الغربيين منذ القرن التاسع عشر. وليس وليد الإستعمار كما توحي بذلك بعض المراجع الغربية الحديثة، وليس صحيحا الإدعاء أن بريطانيا خلقت العراق الحديث عندما أصبحت دولة إنتدابية على بلاد ما بين النهرين بعد الحرب العالمية الأولى[2].

أما بالنسبة للعراق الحديث فهو بلد غلبت عليه تعدد الطوائف والمذاهب والأديان وكل له جزء من رقعة العراق الجغرافية، فهذا عربي شيعي في النصف الجنوبي وهذا عربي سني في النصف الشمالي وهؤلاء أكراد مختلفوا الديانات بين سنة، وشيعة، ومسيح، شمال شرق العراق وهكذا هي التركيبة العرقية والمذهبية في المجتمع العراقي.

من هذا المنطلق تنطلق دراسة هذا المبحث كما هو معنون من خلال مطلبين الأول بعنوان موقع العراق والثاني بعنوان المساحة وعدد السكان.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للعراق

يعتبر موقع العراق ذات أهمية بالغة على المستوى الإقليمي والدولي منذ أقدم الأزمان، إذ أن موقعه عند ملتقى قارات العالم (آسيا، وإفريقيا، وأوربا) من ناحية وعلى أقصر طرق التي تربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط من ناحية أخرى.

يقع العراق جنوبي غربي قارة آسيا، وفي القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، أما موقعه الفلكي والذي يحدد بواسطة دوائر العرض وخطوط الطول فإنه يقع مابين دائرتي 29 ˚و37 ˚شمالا وخطي طول 38 ˚و48 ˚ شرقا وبهذا يكون امتداده من الشرق إلى الغرب يساوي تقريبا امتداده من الشمال إلى الجنوب. (أنظر الخريطة رقم01).

كما تبلغ حدوده البرية نحو 3500 كلم، في حين تبلغ حدوده البحرية حوالي 60 كلم، وتعد العراق دولة برية مغلقة، فليس له سوى إطلالة محدودة جدا على الخليج عبر شط العرب[3]، فالعراق منطقة إنتقالية بين المناخ

[1] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق**، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1992. ص 5.

[2] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013. ص 23.

[3] عاطف السيد، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس 2003 دراسة سياسية إستراتيجية**، المكتبات الكبرى، 2003، ص 9.

الصحراوي ومناخ البحر الأبيض المتوسط، لذا فإن أمطاره قليلة، ومتغيرة في كميتها ومواسمها مما صعب الاعتماد عليها في الزراعة، بالإضافة إلى جفاف المناخ وارتفاع درجة الحرارة في الصيف.

وانحصار الزراعة على ضفاف الأنهار المنبسطة والواطئة خاصة بين نهري دجلة والفورات اللذان يشكلان شريان العراق ويبلغ طوله حوالي 15 كلم وعرضه 2 كلم ينبعان من هضاب أرمِينيا وكوردستان ويلتقيان في القرنة محافظة البصرة[1].

وهناك تفاوت في تساقط الأمطار بين الشمال والجنوب خاصة أن المنطقة الجبلية والشبه الجبلية في الشمال تعتمد على الزراعة. القمح، الشعير لكثرة تساقط الأمطار، وينقسم العراق إلى قسمين العراق الأعلى والعراق الأدنى أشد حرارة وأكثر رطوبة من العراق الأعلى[2].

لذا فإن سمات الموقع الجغرافي للعراق أثرت على أحواله الاقتصادية والاجتماعية حيث انكمشت الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على البحر كالصيد وصناعة السفن والنقل البحري كما أن طبيعة المناخ الجاف السائد، بعراق حدد بدوره الزراعة التي تمركز على ضفاف الأنهار التي أثرت سلبيا على النشاط الزراعي في العراق.

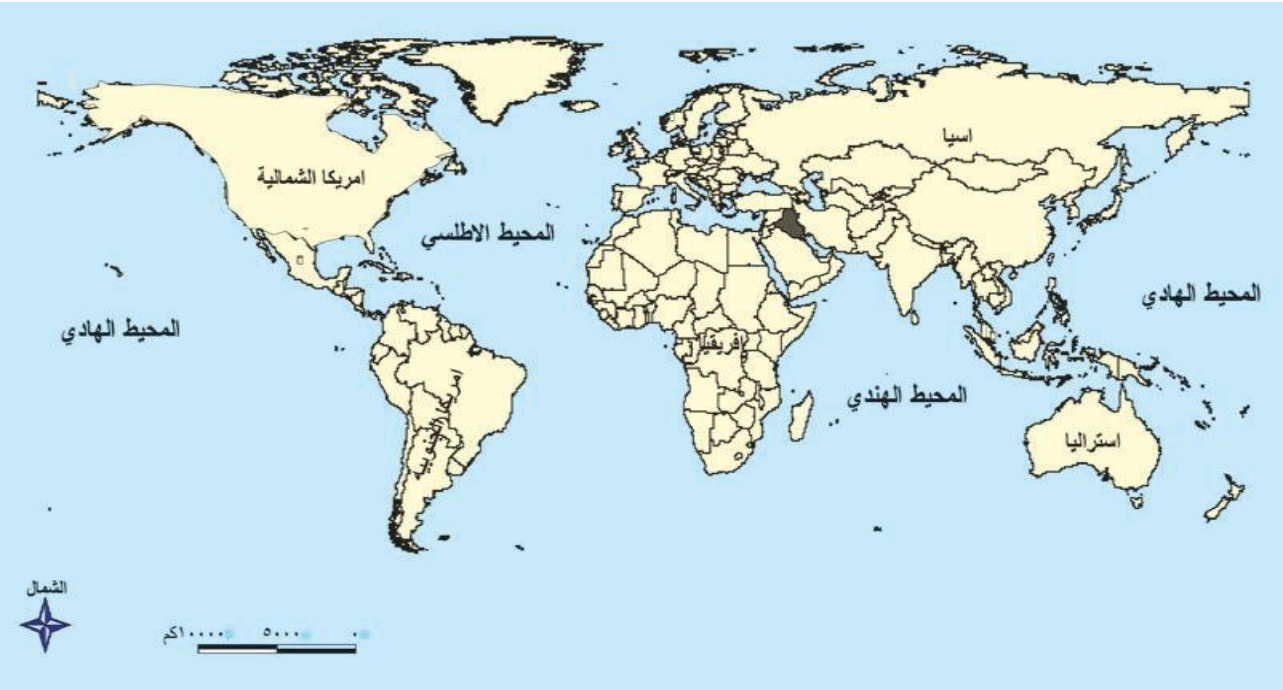

خريطة رقم 1: موقع العراق من العالم.

المصدر: كتاب جغرافية العراق للصف الثالث المتوسط، ط32، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، 2014. ص 6.

[1] سامي الأعرجي، **جمهورية العراق**، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار الخارطة الاستثمارية للعراق، 2012، ص5.

[2] عاطف السيد، المرجع السابق، ص 9.

ويشكل سطحه العام حوضا إلتوائيا فسيحا يمتد من الشمال الغربي إعتبارا من المرتفعات التركية متجها نحو الجنوب الشرقي حتى ينتهي عند الخليج العربي، وتحده الهضبة الغربية من الغرب في حين تحده السلاسل الجبلية من الشرق، أما الدول التي تحدّ العراق من الشمال تركيا ومن جهة الشرق إيران ومن الغرب والجنوب فتحاذيه كل من سوريا والأردن والسعودية والكويت[1].

كما أن لشكل العراق مزايا عديدة إذ أن شكله الذي تقع العاصمة بغداد وسطه، يعد قريبا من الشكل المثالي للدولة، فلمثل هذا الشكل المتلاحم أفضليته من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، والوحدة الوطنية، فهي تقلل من صعوبات السفر إلى حدها الأدنى وتختزل تباين البيئات الطبيعية[2]. (أنظر الخريطة رقم 02).

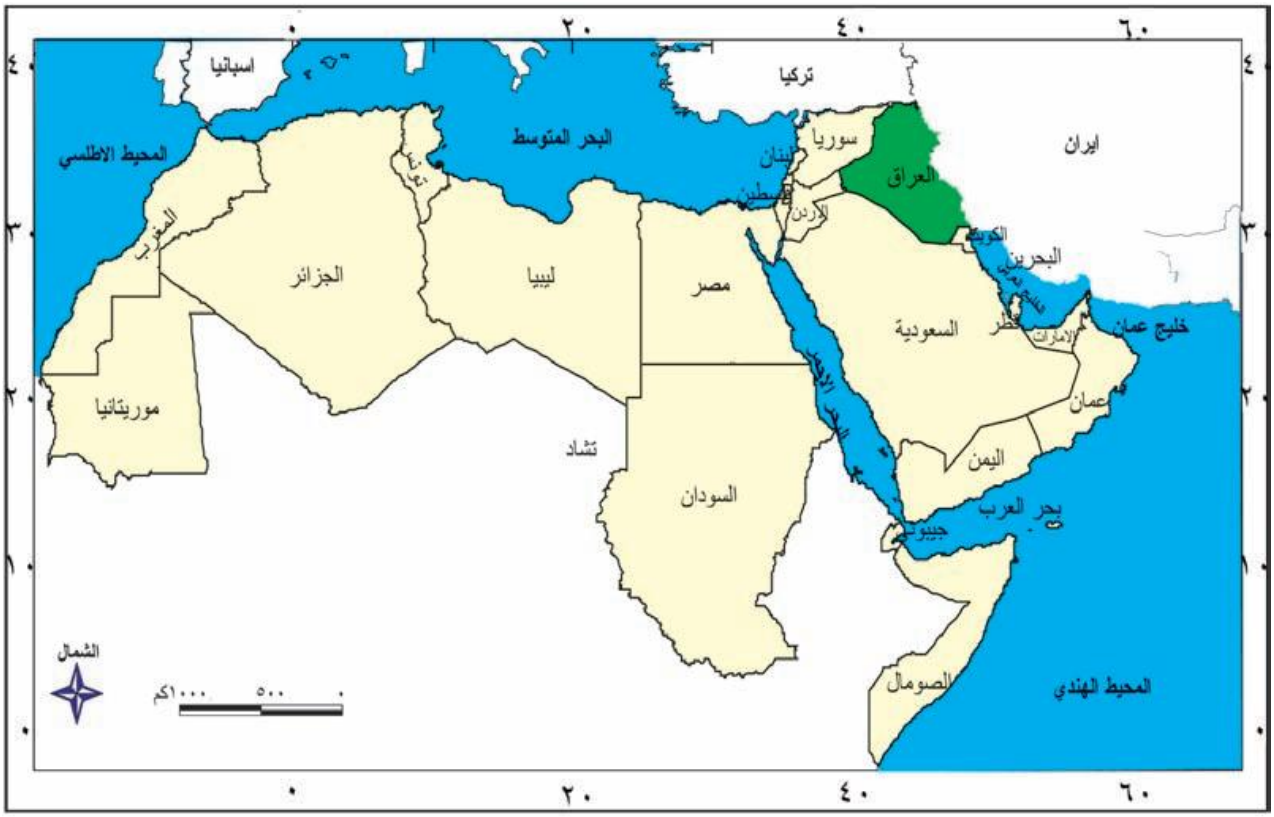

خريطة رقم 2: موقع العراق من الوطن العربي

المصدر: كتاب جغرافية العراق للصف الثالث المتوسط، ط32، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، 2014. ص 7.

[1] بثينة سعيد توفيق، شيماء عبد السادة كاطع، **جغرافية العراق:** للصف الثالث المتوسط، ط32، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، 2014. ص 7.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

المطلب الثاني: المساحة والكثافة السكانية.

أولا: المساحة:

تقدر مساحة العراق بحوالي "**435,052**" ألف كيلومتر مربع[1]. وحسب كتاب "الأطلس العام" فإن مساحة العراق تقدر ب: "**172,000** ميل مربع[2]"، أي ما يعادل "**445,480**" كيلومتر مربع. أما في كتاب التاريخ الإسلامي المعاصر فإن مساحة العراق تبلغ أكثر من المساحتين السابقتين حيث بلغت: "**448,742**"[3] وهذه المساحة تفوق مساحة الكثير من بلدان أوروبا عدا روسيا وفرنسا وإسبانيا، ونظرا لتباين المعطيات الطبيعية فإن أرض العراق يمكن أن تعيل عدد كبيرا من السكان وتؤمن لهم الغذاء ومقومات العيش الرغيد وإن تدر هذه الأرض خيرات على نطاق أعظم مما كانت تدرهُ، ويبقى العراق مزدهرا منيعا على مر السنين إذا ما أُستغلت ثرواته الطبيعية والبشرية استغلالا علميا مبرمجا.

ثانيا: الكثافة السكانية:

إن عدد سكان العراق الذي بلغ 29,682,000 نسمة في عام 2007، جعله يحتل المرتبة الخامسة في عدد السكان بين الدول العربية كمصر والسودان قبل الآن، والجزائر.

وإذا ما قارنا الكثافة العامة لمحافظات العراق نجد أنها تتباين من 750 نسمة للكيلومتر المربع الواحد في محافظة بغداد تقريبا إلى حوالي 6 نسمة للكيلو متر المربع في محافظتي الأنبار والمثنى. وتأتي في المرتبة الثانية بعد بغداد محافظة بابل حيث أن كثافة السكان فيها 172 نسمة للكيلومتر المربع.

(أنظر الخريطة رقم 03).

---

[1] نفس المرجع. ص 8.

[2] سعيد الصباغ، **الأطلس العام**، ط4، مكتبة الإستقلال، 1960. ص 45 (يساوي الميل المربع الواحد 2,590 كيلومتر مربع).

[3] محمود شاكر، مرجع سابق. ص 6.

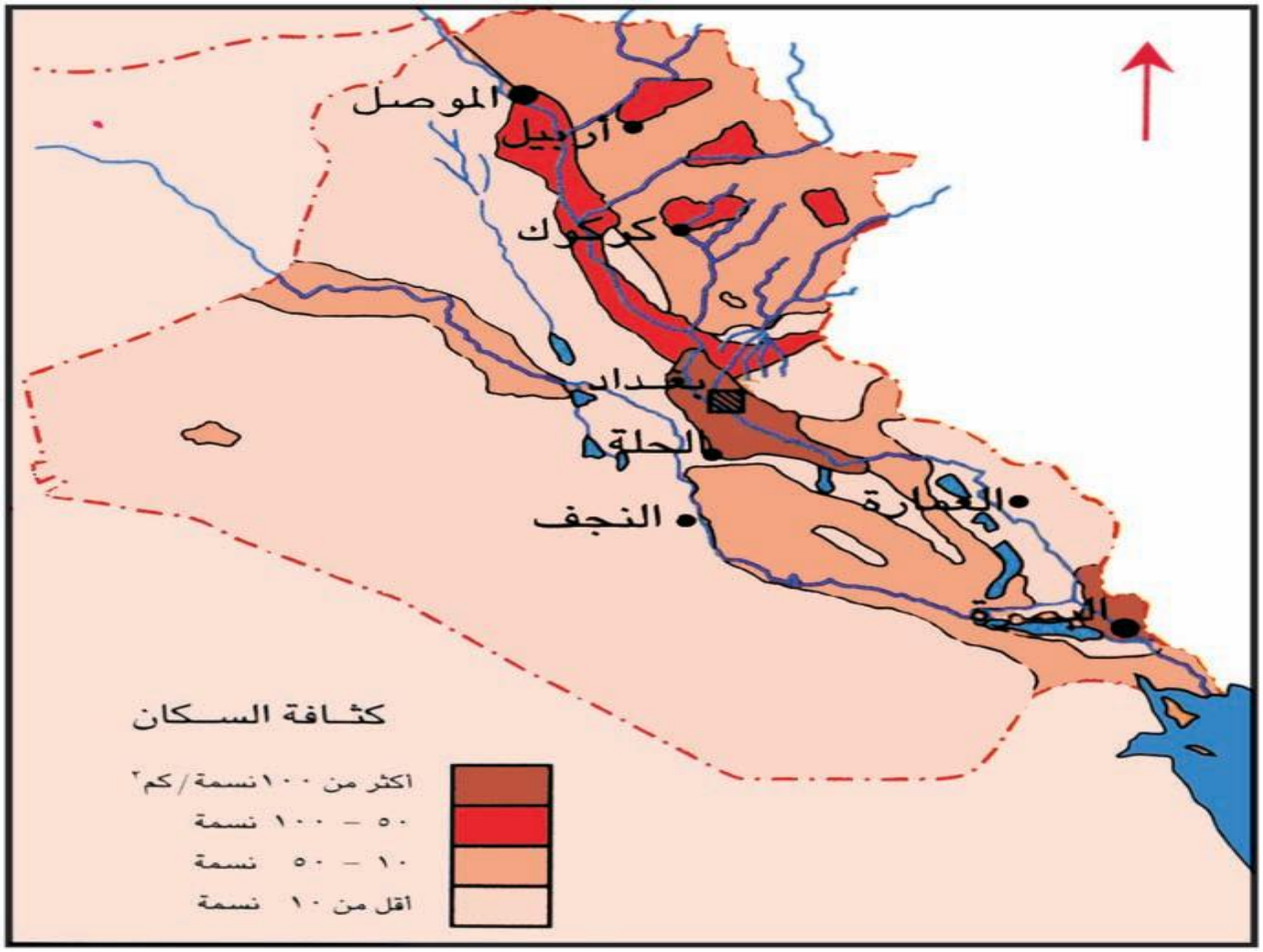

خريطة رقم 3 : توضح كثافة السكان في العراق

المصدر: كتاب جغرافية العراق للصف الثالث المتوسط، ط32، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، 2014. ص 110.

إن الكثافة العامة لا تعطي الصورة الحقيقية لتوزيع السكان فكما نعرف أن هناك مساحات واسعة خالية من السكان، وهناك مساحات أخرى تكون الكثافة السكانية فيها قليلة جداً، في حين تتركز أعداد ضخمة منهم في المناطق الزراعية الخصبة وفي المدن. ولهذا يلجأ الكثيرون إلى استعمال الكثافة الزراعية[1].

[1] بثينة سعيد توفيق، شيماء عبد السادة كاطع، مرجع سابق. ص 111.

المبحث الثاني: التقسيم الديمغرافي للطوائف العراقية

يعتبر العراق من أكثر الدول العربية تعدادا للسكان وخاصة الفئة الشبّانية منهم، لذلك يصنف ضمن مجاميع الدول الشابة في العالم. حيث يتكون المجتمع العراقي من عدة تركيبات، إما عرقية أو مذهبية ولتحقيق أهداف هذا المبحث يتطلب من الدراسة التطرق للتركيبتين المكونتين للمجتمع العراقي من خلال التركيب العرقي كمطلب أول والتركيب المذهبي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: التركيب العرقي للمجتمع العراقي

تعتبر التركيبة العرقية عبارة عن مجموعة من سكان إقليم أو قطر أو دولة ما تخالف الأغلبية في إنتمائها العرقي ويطلق عليها إسم الأقلية أو الإثنية[1].

رغم التغييرات التي طرأت على العراق الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة من ناحية مكونات وتركيبة المجتمع العراقي، إلا أن الشعب العراقي يتميز بالتعددية والقبلية والمذهبية والعرقية، وغيرها ولكل هذه المكونات خصائصها المميزة. وتسعى هذه الدراسة لشرح أهم مكونات المجتمع العرقي في العراق كالعرب والكرد والتركمان بالإضافة إلى بعض الأقليات الأصلية كالآشوريين والكلدان.

أولا: العرب:

يشكل العرب في العراق ثلاثة أرباع السكان أي ثلاثة أرباع من العدد الإجمالي للسكان المقدر ب: ثلاثين 30 مليون عراقي في سنة 2010 وما يعادل نسبة تصل إلى 80%[2]. ينقسم العرب دينياً إلى حد كبير 80%. من العرب هم من الشيعة، ويشكّلون القسم الأكبر من السكان. والـ 20% المتبقين هم من السنة.

ثانيا: الكرد:

لقد تعددت الآراء وتباينت النظريات حول أصول الكرد الأولى ونشأتهم والمناطق التي قدموا منها ومسكنهم الأول[3].

---

[1] بشير شايب، **مستقبل الدولة الفدرالية في ضل صراع الأقليات:** نيجيريا نموذجا، مذكرة ماجستير، جامع قاصدي مرباح: ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011. ص 16.

[2] كمال ديب، مرجع سابق. ص 514

[3] محمود رزوق أحمد، "**الحركة الكردية في العراق "دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968**"، ط1، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014. ص 13.

يذكر الوزير العراقي السابق محمد أمين زكي بك في كتابه "**خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**" على لسان "**فلادمير مينورسكي**" من المحتمل أن يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من الشرق (شرق إيران) إلى الغرب (كردستان الحالي) وأستوطن به منذ فجر التاريخ[1].

كما يذكر "**جكر خوين**" في كتابه "**تاريخ كردستان. ج1** "أن الأكراد هم إيرانيون الأصل أو من الشعوب الإيرانية أو الشعوب المجاورة لإيران ، حيث كانت للإيرانيين علاقة وطيدة مع الشعب الكردي أدت إلى الإختلاط معهم[2].

تظهر الدراسات بأن الأقلية الكردية في العراق تتمركز في الشمال أما الأكراد متعددو المذاهب (سنة، شيعة، مسيحيون) يتمركزون شمال شرق العراق، كما يشكل الأكراد في العراق نسبة تتراوح مابين 15% إلى 20% من السكان المقيمين، حيث يشكلون الأغلبية العظمى للسكان في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك مع تواجد للمسيحيين والتركمان والعرب في بعض المناطق في هذه المحافظات الثلاث. كما يجدر بالذكر إلى أن الأكراد يتواجدون بأقلية أيضاً في محافظات نينوى ومحافظة ديالى وبغداد. يتميز الأكراد في العراق بلباس معين ولهم ثقافتهم ولغتهم الكردية الرسمية.

ويدين ثلثي الأكراد بالمذهب السني في حين الثلث الأخير هم الأكراد الشيعة المنتشرين في جنوب السليمانية وشمال ديالى وأجزاء من كركوك والأكراد اللور الشيعة بالأكراد الفيلية والذين يتواجدون في بغداد وديالى وشمال واسط بالإضافة إلى الأكراد على الديانة الايزيدية المنتشرين في دهوك ونينوى في مناطق شيخان وسنجار وسيميل والأكراد على ديانة الكاكائية المنتشرين في قرى كركوك والموصل وكردستان.

ثالثا: التركمان:

يشكل التركمان الشريحة الأساسية الثالثة بعد العرب والكرد في العراق. ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن عددهم، فإن كافة التقديرات تشير إلى كون عددهم يتراوح بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين. ويتركز تركمان العراق في عديد من المدن والقرى وعلى رأسها كركوك وأربيل. يرجع تاريخ إستيطان التركمان في العراق إلى عصور سحيقة، فهناك نظريات تقول بأن أصلهم يعود إلى السومريين. غير أن الرأي الغالب هو كونهم إستوطنو المناطق الشمالية من العراق في العهد الأموي[3].

[1] محمد أمين زكي بك، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان.** ترجمة: محمد علي عوني، ط1. ج1، بغداد (د.د.ن)، 2005، ص 100.

[2] جكر خوين، **تاريخ كردستان، ترجمة: خالص مسور**، ط1 .ج1، لبنان: مطبعة أميرال للطبع والنشر والتوزيع، 1985، ص 10.

[3] حبيب الهرمزي، **قوم يدعون التركمان**، ط1، إسطنبول: (د.د.ن)، 2016. ص 30.

يعتبر تركمان العراق جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الآن في تركمنستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى و سوريا. وكما هي الحال بالنسبة لمواطنيهم من العرب والأكراد فإن التركمان منقسمون فيما بينهم على أساس مذهبي أو عرقي، بعضهم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وآلتون كوبري وكفرى هم من السنة، والعلاقة بين التركمان والأكراد ليست جيدة بحكم أنهم يشتركون في منطقة واحدة وهي كركوك فهم على إحتكاك مباشر فيما بينهم.

رابعا: أقليات عرقية أخرى (الآشورية – الكلدانية)

1) الآشوريين:

يعود ظهور الآشوريين في العراق إلى قيام دولة الأكديين في عاصمة المدينة "**أكد**" عندما هاجر إليها الآشوريون فيما بعد. وحين ضعفت دولة الأكديين، قامت على أنقاضها عدة دويلات صغيرة مستقلة نجح الآشوريون في تأسيس دولة لهم منذ القرن 14 قبل الميلاد. وكانت أشهر مدينة لهم هي مدينة "نينوى" واستطاعوا توسيع دولتهم إلى أن شملت جميع العراق، وقد عرفت الإمبراطورية الآشورية بتوجيهاتها العسكرية، إلا أن هذا لم يمنعها من الحفاظ على كيانها لفترة أطول، إذ في القرن السابع قبل الميلاد سقطت الدولة الآشورية تحت ضربات الميديين القادمين من هضبة إيران[1].

2) الكلدان:

ما لبثت أن سقطت الدولة الآشورية في العراق على يد الإيرانيين إلا أن قامت بعدها الدولة الكلدانية في بابل سنة (626 ق.م–538 ق.م) لتخلفهم في حكم العراق. وقد أشتهر الكلدانيون بتقدمهم في علم الفلك، وكان من أبرز ملوكهم "نبوخذ نصر". وقد إنتهى حكم هذه الدولة على يد الفرس سنة 538 ق.م. وبذلك وقع العراق تحت تسلط الأقوام الأجنبية حتى إستعاد مكانته في ضل الإسلام.

إن وضع هذه الطوائف العرقية في النظام السياسي العراقي الحديث، يكاد يكون وضعا ينظر إليه على أن الشعب العراقي بكل طوائفه تجمعهم الوطنية القائمة على حب العراق، وإن وجدت بعض الإمتيازات لإحداها دون الأخرى بحكم إنتماء البعض إلى الطبقة الحاكمة، في حين كان النظام يفتح المجال أمام كل الطوائف للمساهمة في بناء العراق وخصوصا في بداية عهد الدولة السياسي، كما أن هذه الطوائف وجدت النظام خير مظلة

[1] هاشم يحي الملاح، **الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط1. لبنان: دار الكتب العلمية- بيروت، 2008. ص 39.

لحمايتها، على عكس النظام الذي كان يستخدم العصا في بعض الأحيان من أجل إنقياد الخارجين عن طاعته مرة أخرى.

أما موقف النظام من هذه الطوائف فكان يسعى من أجل تذويب هذه الطوائف في الجسم العراقي، متبعا كل الوسائل من أجل هذه الغاية مدركا تمام الإدراك أن ذلك خير وسيلة للحفاظ على سيادته وأمنه وإستقراره، ليكف أيدي الطامعين بالعبث بأوراق الطائفية التي تؤدي إلى تكدير صفو السيادة والأمن والإستقرار في ربوعه.

المطلب الثاني: التركيب المذهبي للمجتمع العراقي

إن التركيبة السكانية للأديان والمذاهب في العراق، هي الصائبة والمندائية واليزيدية واليهودية والمسيحية.. وغيرها، بالإضافة إلى الإسلام ومذاهبه السنية والشيعية، وقد أظهرت دراسات التعداد السكاني في العراق أن مسلميها يمثلون 97% من السكان[1]، ويتكون السنة من ثلاثة مذاهب رئيسية هي: المذهب الشافعي والمذهب الحنفي والمذهب الحمبلي، وكل مذهب نُسب إلى إمامه وقد نشأ أئمة ومؤسسو هذه المذاهب في العراق في العصر العباسي الأول وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية في العراق آن ذاك. أما توزيع الأديان الأخرى فقد كان كما يلي: المسيحيون 2.14% والصائبة حوالي 18 ألف نسمة أي ما يعادل 0.25% وهذا سنة 2001، أما اليهود فقُدرت نسبتهم 0.51% أي ما يعادل حوالي 400 نسمة. وهناك أعداد غفيرة من عدة ديانات ومذاهب أخرى إلى جانب هؤلاء يمكننا إلقاء الضوء عليها وهي كالتالي:

أ) المذاهب الإسلامية:

1- السنة: تبلغ نسبة العراقيين السنة حسب الإحصاءات أقل من النصف بقليل (47%) من النسبة العامة للسكان[2]، وهناك من يقول: "..والسنة (30 إلى 35%)[3]"، ويتوزعون بين العرب والأكراد وبعض التركمان ويتمركزون في مدن أربيل وكركوك وخانقين وغيرها من المدن المجاورة.

2- الشيعة: يشكل الشيعة الأغلبية في العراق الذي يضم معظم مراكزهم ومقاماتهم الدينية في النجف وكربلاء، حيث يشير وجود أضرحة أئمة وقادة الشيعة بالعراق إلى عمق التأثير الشيعي، وهي مقامات تلاقي أيضا قداسة وإحترام لدى السنة، وبلغ عدد الشيعة في العراق حسب الإحصاء البريطاني التقريبي الذي أجري في 1919 ب: 1,500,000 نسمة من مجموع 2,850,000 أي حوالي 53% من السكان وعُدلت هذه الأرقام في عام 1932

[1] كمال ديب ، مرجع سابق ، ص 514

[2] مزوغم آسيا ، مرجع سابق . ص 40

[3] كمال ديب ، مرجع سابق . ص 514

فكان عددهم 1,612,533 نسمة من مجموع 2,857,077 عراقيا، أي زهاء 56%[1]، أما في السنوات الأخيرة فقد تجاوزت نسبة الشيعة في العراق 64% من الشعب.

ب) الأديان الكتابية

1- المسيحية: ظهرت المسيحية بعد وفاة المسيح بثلاثين سنة في العراق وذلك بفعل حركة تبشير هادئة، وإنتشرت المذاهب المسيحية في العراق كانت الكنيسة الرومانية تضطهدها مثل: النسطورية، واليعاقبة، وفيها مذاهب مرتبطة بالقوميات كالسريان، والآشوريين، والكلدان.

قدر عدد المسيحيين في العراق عام 2001 بستمائة وخمسون ألف نسمة، أغلبهم كاثوليك،[2] بعدما كان سنة 1950 نسبة 10% من سكان العراق وهبطت النسبة إلى 5% في مطلع العام 2003 ثم إلى 3% في سنوات الاحتلال الأمريكي. فيما كان عدد المسيحيين في العراق مليونا ومأتي ألف نسمة أضطر نصفهم تقريبا إلى الهرب من الأوضاع التي حلت بالبلاد[3].

2- اليهودية: ظهر الوجود اليهودي في العراق عندما أخضعوا لعمليات تهجير واسعة جراء السبي البابلي والآشوري، بقي عدد من اليهود يعيشون في العراق بعد هجرة جماعية كبيرة بدأت عام 1948، شارك عدد من اليهود في تأسيس وقيادة الحزب الشيوعي العراقي، وكان اليهود بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام 1950 يتوزعون على بغداد والبصرة.

كان عدد اليهود في العراق سنة 1941 ما يقارب 150 ألفا، ثم قل عددهم ليصبح 120 ألفا سنة 1974 ولم يبقى منهم إلا حوالي 450 نسمة حيث غادر معظمهم مباشرة بعد قيام (الكيان الصهيوني) ولم يبقى منهم مع القرن العشرين سوى أقلية معدودة[4].

ج) أديان ومذاهب أخرى

1- الشبك: الشبكيون هي مجموعة مسلمة ذات غالبية شيعية إختلف المؤرخون في أصلها. يتمركز الشبك بعشرات القرى في محافظة نينوى ويعود ظهورهم لأوائل العهد العثماني، وأشارت الوثائق العثمانية إليهم كجماعة مستقلة منذ القرن السادس عشر الميلادي، وورد ذكرهم في دائرة المعارف البريطانية والإسلامية، ويشاركهم بهذا مجموعة من الشبك في حين أن البقية يعتبرون أن الشبك هم جماعة قومية منفصلة عن الأكراد ولهم خصوصيتهم القومية والدينية. ولقد تعرض معظمهم للتهجير من مناطقهم خلال حملة الأنفال غير أنهم عادوا

[1] أسحاق نقاش، **شيعة العراق**. ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، (د.ب. ن): دار الهدى للثقافة والنشر، 1996.ص ص 31. 32.

[2] عبد الله العساف فايز، مرجع سابق. ص ص 29.28.

[3] كمال ديب، مرجع سابق. ص 514.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لقراهم لاحقا. وللشبك عادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الآخرين وتختلف في البعض، وقد بلغ عددهم عام 2001 حوالي تسعون ألف نسمة وأعتبروا في الإحصاء ذلك العام من العرب[1].

2- الكاكائية: بدأت الكاكائية كتنظيم إجتماعي عفوي قائم على الشباب والفروسية ثم تأثرت بمزيج من الأفكار والعقائد الصوفية والشيعية المتطرفة والمسيحية والفارسية. وهي ليست دينا ولا مذهبا وإنما هي خليط من الأديان والمذاهب ولعلها حركة باطنية سرية، موطنهم الرئيسي كركوك على ضفاف وادي الزاب الكبير في منطقة الحدود العراقية الإيرانية.

3- اليزيديـة: هـي مجموعـة أثنيـة دينيـة أختلـف المؤرخـون فـي أصـلها، يتمركـز اليزيـديين فـي منطقـة بعشـيقة وسنجار والشيخان ومناطق اخرى من محافظة نينوى، نسبوا إلى يزيد بن معاوية لاحقا ونسبهم البعض إلى مكان مقدس إسمه "يزدم" شمال العراق أصلهم العرقي غير معروف حتى الآن البعض يقول عرب والبعض يقولون أكراد، ويذكر أن تعدادهم لعام 2001 بلغ 150 ألف.

إن وضع هذه الطوائف العرقية في النظام السياسي العراقي، يكاد يكون وضعا ينظر إليه على أن الشعب العراقي بكل طوائفه تجمعهم الوطنية القائمة على حب العراق، وإن وجدت بعض الإمتيازات لإحداها دون الأخرى بحكم إنتماء البعض إلى الطبقة الحاكمة، في حين كان النظام يفتح المجال أمام كل الطوائف للمساهمة في بناء العراق وخصوصا في بداية عهد الدولة السياسي، كما أن هذه الطوائف وجدت النظام خير مظلة لحمايتها، على عكس النظام الذي كان يستخدم العصا في بعض الأحيان من أجل إنقياد الخارجين عن طاعته مرة أخرى.

أما موقف النظام من هذه الطوائف فكان يسعى من أجل تذويب هذه الطوائف في الجسم العراقي، متبعا كل الوسائل من أجل هذه الغاية مدركا تمام الإدراك أن ذلك خير وسيلة للحفاظ على سيادته وأمنه وإستقراره، ليكف أيدي الطامعين بالعبث بأوراق الطائفية التي تؤدي إلى تكدير صفو السيادة والأمن والإستقرار في ربوعه.

[1] عبد الله العساف فايز، مرجع سابق، ص 30.

خلاصة:

يمثل موقع العراق مجالا استراتيجيا بالنسبة للمصالح الأجنبية المختلفة، حيث يقع في أقصى الطرف الشمالي من الوطن العربي، يحده من الشمال والجنوب تركيا والخليج العربي ومن الشرق والغرب إيران وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، كما يعد من أغنى الدول العربية بمصادر الطاقة وعلى رأسها البترول.

يتألف سكان العراق بصفة عامة من ثلاث قوميات: العرب والأكراد والتركمان ونسبة قليلة من الآشوريين والكلدان، يتكلمون اللغة العربية والآرية والتورانية، ويدينون بثلاثة أديان عامة هي: الإسلام والمسيحية واليهودية بالإضافة إلى ما تدين به بعض الطوائف من الجماعات الصغيرة كاليزيدية والصائبة، بينما ينقسم المسلمون الذين يشكلون أغلبية الشعب إلى طائفتين كبيرتين هما: الشيعة والسنة.

الفصل الثالث

تداعيات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003

تمهيد:

ساهم الاحتلال الأمريكي بانهيار مؤسسات السلطة والدولة في العراق وخاصة بعد قرار السفير الأمريكي بول بريمر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة في 23 مايو 2003 بحل الجيش والمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق، ما أدى إلى حالة فراغ أمني وسياسي شاملة، فوجدت بعض الأحزاب والحركات السياسية في العراق في ذلك فرصتها لإملاء الشواغر بتأسيس ميليشيات وإسناد دور أمني وعسكري لها بذريعة غياب مؤسسات الدولة (الشرطة والجيش)، وبالتالي تصاعد دورها لحراسة وترسيخ أطر طائفية ضيقة تسامت على الروح الوطنية الحقيقية التي يفترض أن تسود في العراق.

المبحث الأول: مراحل تطور الصراع الطائفي وسيادة الدولة العراقية

شهد الوضع الطائفي في العراق تطورا ملحوظا وإشتداد المواجهة بين العناصر الطائفية داخليا وخارجيا وذلك عبر مرحلتين هما: مرحلة ما قبل الإحتلال الأمريكي ومرحلة ما بعد الإحتلال وهو ما سيتطرق له هذا المبحث من خلال مطلبين في كل مطلب مرحلة.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإحتلال الأمريكي

تعتبر مرحلة ما قبل الإحتلال الأمريكي من أولى مراحل تشابك الهويات الطائفية في العراق من خلال الحروب والصراعات التي شهدتها العراق منها[1]:

- **حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988):**

تعد الحرب العراقية الإيرانية من أطول الحروب النظامية بين دولتين مسلمتين متجاورتين إبان القرن العشرين، وقبل الحديث عن أسباب هذه الحرب يجدر بنا التطرق إلى النواة الأولى لهذا الصراع الذي هو في الأصل صراع بين العرب والفرس منذ عام 606 قبل الميلاد وتجدد هذا الصراع في القرن 16م بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية بسبب الحدود التي كانت غير واضحة بين أراضيهما. إضافة إلى ذلك كانت المشكلة المذهبية بين الدولتين من أهم أسباب الحرب بينهما إذ أن الفرس أو الإيرانيين أغلبهم من الشيعة في حين كان العثمانيون أو العراقيون أغلبهم من العرب السنة[2].

سعت فوضى الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إلى تهديد الدول النفطية الخليجية الصغيرة، واستقطاب الجماعات الموالية لها داخل العراق لقب النظام. وحدث بعض المناوشات في سبتمبر من عام 1980 حيث قامت القوات العراقية بهجمات محدودة على مناطق إيرانية.

ساءت الأوضاع أكثر في سبتمبر 1980 حين أعلنت الحكومة العراقية بقيادة صدام حسين إلغاء "إتفاقية الجزائر" الموقعة عام 1975 بين العراق وإيران والتي قضت بموافقة العراق على السيادة المشتركة "لشط العرب" مقابل تخلي الشاه الإيراني وبالتالي أمريكا عن الأكراد في شمال العراق.

[1] بيار سالينجر، **إيريك لوران، حرب الخليج: الملف السري.** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، بيروت: لبنان، 1993. ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

في يوم 19 سبتمبر من عام 1980 دعى صدام حسين مندوبي دول الخليج إلى إجتماع طارئ في بغداد لدراسة سبل إحتواء الخميني وثورته الإسلامية المعادية لنظام صدام في العراق. وصل صدام إلى الإجتماع متأخرا معتذرا بأنه كان مجتمعا مع كبار جنرالاته، ثم قال "سأقول لكم ماذا أريد أن أفعل بالنسبة للخميني. لقد قررنا شن حرب على إيران. "يقول وزير بحريني حضر الإجتماع: قلنا لصدام لا تفعلها". لديهم 42 مليون نسمة وأنتم 14 مليون. إنكم ستحتلون أرضا إيرانية وتغرقون فيها وستخضعون للدول الأجنبية التي تمدكم بالسلاح. ولكن صدام كان مصرا على قراره، وبأن العراق سيربح الحرب خلال أسابيع وينهي نظام الخميني"[1].

بدأت الحرب بعد ثلاثة أيام من الإجتماع عندما إقتحمت القوات العراقية جبهة طولها 1500 كلم ضد إيران. فأحتل العراقيون أرضا مساحتها 700 كلم مربع وساعده في ذلك التوقيت الممتاز لشن الهجوم. وخلال يومين قام العراق بغارات واسعة النطاق داخل إيران استهدفت مراكز إقتصادية وعسكرية. فردت إيران بالمثل واستمرت المعارك بين البلدين لمدة سبعة شهور لحقتها هدنة غير معلنة، ثم عادت المعارك أعنف من سابقتها وتواصلت الحرب لمدة ثماني سنوات.

بعد سنوات من الحرب المرهقة، أصبح العراق مستعدا لوقفها بأي وسيلة والتحالف مع إيران ضد الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، لكن إيران لم تقبل فأعلن العراق إنسحابه من الأراضي الإيرانية من جانب واحد وناشد إيران وقف القتال والإتجاه معا لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان. لكن إيران لم تنسحب واستمرت الحرب لستة أعوام أخرى.

إستطاع الإيرانيون في عام 1986 ورغم الخسائر البشرية الفائقة إختراق الجبهة العراقية وعبور شط العرب وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو. فبدأ الجيش العراقي إستعمال المدفعية بشكل كثيف وأطلق 40 ألف قذيفة ضد المواقع الإيرانية داخل العراق دون نتيجة، مما أقلق القيادة المركزية العراقية كثيرا ودفعها إلى الإتصال بالقيادات العسكرية في المواقع المتقدمة عدة مرات في اليوم، فخسارة الفاو وعدم قدرة الجيش العراقي على زحزحة الإيرانيين دفعت النظام إلى إرتكاب المزيد من الجرائم ضد العسكريين فأعدم عدة جنرالات وضباط في مناصب رفيعة، ومنهم الجنرال ماهر عبد الرشيد والد زوجة قصي ابن صدام الأصغر.

لم يكن العراق ندا كفؤا لإيران الثورية التي تمتعت بشعبية عارمة ليس داخل إيران فقط بل في بيوت العراقيين حيث أن أغلبية السكان من الشيعة، وكذلك في لبنان وسوريا، وكسبت إعجابا عربيا واسعا في مصر والجزيرة العربية. فحتى العام 1980 كان البعث العراقي يتخبط في البحث عن وسيلة لتثبيت حكمه وشرعيته

[1] بيار سالينجر، إيريك لوران، **مرجع سابق**. ص 24.

ويلجأ مرارا إلى القمع: قمع الأكراد والشيعة والشيوعيين والطبقة الوسطى ومخاصمة سوريا التي وقفت جانب إيران أثناء الحرب.

وحتى داخل حزب البعث العراقي، كانت هناك مراكز قوى معاكسة لرغبات النواة الصدامية، إن في رغبتها مصالحة سوريا وتحقيق الوحدة أو في فتحها الباب على حوار جدي مع شيعة العراق ومع إيران الإسلامية. ولكن صدام ومن معه من كبار المسؤولين قرروا منذ سقوط الشاه عدم التعاون مع النظام الجديد والتحالف مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

تأثرت التشكيلات الطائفية في كل من البلدين حيث خلفت أكثر من مليون شخص ضحايا تلك الحرب من الشيعة والسنة والأكراد[1]. كما تأثرت معنويات الشعب العراقي والجيش من قساوة النظام ضدهم كالعقوبة والإعدام والإقصاء والسجن، حتى أنه أعدم 60 ضابطا عراقيا عام 1981 بدون محاكمة وقتل ما يقارب 3000 مدني عراقي من المعارضين الشيعة والأكراد في نفس العام وبعده حتى.

لم تكن الحرب بين دولتين مسلمتين متجاورتين فقط بل كانت حرب بين السنة والشيعة جمعت كل الأضداد الإسلامية مرة واحدة في ساحة حرب واحدة. صراع طائفي مستمر منذ 1300 عام بين السنة والشيعة، ابتدأ على موضوع الخلافة الإسلامية وتشعب. وصراع بين نظام يقول بأنه بعثي علماني في العراق ونظام ثيوقراطي ديني في إيران. وصراع بين الراديكاليين في العالم العربي يدعم معظمهم طهران والمعتدلين الذين يدعمون بغداد. وصراع بين زعيمين يحملون إرادة فولاذية على مواصلة الحرب مهما كان الثمن.

بعد أكثر من ثلاثين عاما من إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية يسهل التحليل بأن هذه الحرب لم تكن ذات أهداف جيوستراتيجية فقط. بل إنها حركت العامل الأيديولوجي بين الطرفين والمتمثلة في العامل السني والعامل الشيعي والعامل الكردي، وبالتالي الرجوع إلى المذهبية أو الطائفية.

- حرب الخليج الثانية (غزو الكويت 1990-1991):

بدأ التناقض يحكم العلاقات الخليجية العراقية مع سقوط الملكية الهاشمية في بغداد عام 1958 وصعود الجنرال عبد الكريم قاسم إلى سدّة الحكم الذي طالب علناً بأن تكون الكويت جزءاً من الدولة العراقية. النظام الجمهوري الجديد في العراق هو بصورة ما يختلف مع بنية أنظمة دول الخليج "الملكية"، أي المحكومة من قبل أسرٍ محدّدة من دون وجود أي مجالس منتخبة تمثل الشعب، وهذا الأمر أقلق حكام الخليج، وتحديداً المملكة

[1] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 51.

السعودية والكويت، "كانت الرياض طوال الستينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن الماضي تشتبه في أن بغداد تدعم الحركات السياسية المعادية للمصالح السعودية".

وبعد وصول الخميني إلى الحكم في طهران، ودعوته إلى تكرار تجربة إيران "الإسلامية" في دول الجوار العربي، أحسّ الخليجيون بالخطر الإيراني الجديد عليهم، من خلال وجود "الطائفة الشيعية" في بلدانهم التي يمكن أن تشكّل عامل ارتكاز سياسي لاحق لإيران، لتحقيق مطامعها في هذه المنطقة. هذا الخوف وما رافقه من حسابات خاطئة لدى القيادة العراقية آنذاك، لعب دوراً مهماً في موقف دول الخليج إلى جانب العراق في مغامرته العسكرية "الحرب مع إيران". فتحول العراق إلى وكيل حصري للصراع العربي مع إيران، ومن ثم جرت عملية دعمه سياسياً واقتصادياً ومالياً. هذا الدعم أتى على قاعدة إبقاء لهيب الحرب بعيداً عن الأرض الخليجية من خلال تقديم مستلزماتها المادية والسياسية. لكن هذه الحرب التي كلفت العراق كثيراً من موارده البشرية والاقتصادية، ولم يخرج منها منتصراً بل منهكاً، فتحت أعينه على أمور يظن أنها حقائق، وهي أمور تدخل ضمن حسابات المغامرة السياسية والعسكرية التي تُعتبر جزءاً من بنية نظام البعث. فقد كان لدى العراقيين اعتقاد أن الكويت كانت تستغلّ انشغالهم بالحرب مع إيران لاستنزاف البترول من حقول مشتركة "حقل الرميلة النفطي". إضافة إلى اتهام الكويت والإمارات بأنهما زادتا من حجم إنتاجهما النفطي عن الحصص المقدرة لهما في أوبك، ما خفّض أسعار النفط وأضرّ بالعراق. لكن صدام حسين صرّح "أنّ الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت 8 سنوات، كانت بمنزلة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي بحسب تعبيره، وأن على الكويت والسعودية التفاوض على الديون أو إلغاء جميع ديونها على العراق" [1].

إذاً إن ذهنية المغامرة والغزو التي يمثلها نظام صدام حسين آنذاك، كانت تستند في العمق إلى وعي مرتبط بيوتوبيا غير علمية وغير صحيحة، فمفهوم الأمة ووحدتها لم يقم يوماً على بناءٍ سياسي اقتصادي اجتماعي، بقدر قيامه على مفهوم أيديولوجي "ديني"، وهذا هو الشكل المتاح تاريخياً. هذه الذهنية والحسابات السياسية المغامرة هي من فتح أبواب جهنم على العراق بعد غزوه الكويت. فالأمر لم يكن بهذا التبسيط كما يروّج الإعلام، أي ليس خلافاً حدودياً بين دولتين شقيقتين، بل يعبّر عن محاولة صعود قوى ذات جذر قومي غير أصيل بالمعنى التاريخي من خلال الغزو والسيطرة العسكرية، وليس من خلال تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية

[1] أحمد إبراهيم محمود، **الخليج والمسألة العراقية "من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003"**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 13.

وتوحيد الأسواق. ولهذا فالتناقض بين البنيتين (الملكية العائلية – الجمهورية) سيبقى في إطار الصراعات العميقة، إلى حين صعود مشروع تنموي حقيقي، وهذا أمر مرهون بتطور الفئات المجتمعية العربية[1].

لقد كان الخليجيون يدركون قيمة الحرب التي شنها العراق على إيران، ولهذا "أخذت العلاقات السعودية والكويتية تتحسن مع العراق بشكل ملحوظ حتى وصل الأمر بهاتين الدولتين إلى دعم العراق بمليارات الدولارات، وفتح الموانئ الخليجية أمام العراق في استيراد البضائع وتصدير النفط العراقي، وكان ذلك الدعم إدراكاً من دول الخليج بأن العراق يقف حائط الصد ضد مشروع تصدير الثورة الخمينية إلى المشرق العربي".

إن الإنقسام المذهبي والمحاباة الرسمية للدولة العراقية في سياستها للسنة جعلها تقع تحت تأثير سياسة إعتبار الشيعة مصدرا لتهديد تماسكها وتجانسها ووضعهم بالطابور الخامس عند حربها مع إيران نتيجة نجاح القوات الإيرانية في احتلال جزء منه خلال حرب الخليج الثانية.

لعبت الطائفية دورا كبيرا في صراع العراق مع الكويت في "حرب الخليج الثانية" نتيجة سياستها العنصرية المذهبية التي إعتمدتها في حق الطوائف في تلك الفترة من ظهور حالة التعاطف على أساس المذهب من دولة العراق نحو دول الجوار ثم تمردها في هذه الحرب بشكل أثر سلبا على سير العملية الحربية للعراق تجاه الكويت[2].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي

أُنيطت مهام كثيرة بالجانب الكردي المتمثل في قواته من البشمركة المسلحة لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية أثناء شن الحرب على العراق في مارس 2003، حيث قام الطيران الأمريكي بقصف المواقع العسكرية العراقية، ودمر عدة منشآت عسكرية مهمة قبل النزول البري اتجاه الأراضي العراقية التي شهدت صراعا مريرا في الجنوب، حيث مدينة أم القصر العراقية التي كانت بمثابة فاتحة طريق أمام الغزو البري للعراق[3].

تم الإعلان عن إتفاق كردي أمريكي مع القوات العراقية في الموصل، حيث إستسلمت بمقتضاه القوات العراقية هناك، وسلمت أسلحتها للقوات الكردية الأمريكية، كما لم يغب عن بال القوات الأمريكية أن تتخلص من أي تواجد إسلامي متشرد في العراق، وبخاصة في شمال البلاد حيث الغالبية الكردية، حين إستغلت حالة الخلاف بين الأحزاب الكردية وجماعة أنصار الإسلام ذات التوجه السلفي الجهادي الذي يناصر تنظيم القاعدة

[1] محجوب أحمد نملة، **حرب الخليج الثانية والعلاقات الأمريكية العراقية**، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2003، ص 78.

[2] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 52.

[3] حيزية بركات، مرجع سابق. ص 56.

كما أن الأحزاب الكردية أيضا إستغلت حالة إنشغال المنطقة والتدخل الأمريكي للقضاء على خصومهم من المنضمات المتشددة.

عقدت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الطائفية بإستغلالها الأكراد في إزاحة الطوائف الأخرى التي تعتبرها سلطة المحتل عقبة أمام تحقيق أهدافها ورؤيتها لوجوب التصدي ومكافحة الإسلام داخل العراق فحصل الرضوخ لمطالب الأكراد وتحالفوا معهم ضد الكيانات الإجتماعية الأخرى وتمكنها من الوصول إلى عقد الإتفاقيات والمؤتمرات مع المحتل لغاية مصالحها المتمثلة في إقامة دولة كردية مستقلة[1].

وصارت قضية أهل السنة من المهام الأساسية لإحتلال العراق التي تقوم على محاربة تواجدهم وإخلاء الدولة من الفكر الإسلامي فهم يعتبرون أعداء أمريكا وبالتالي الخوف من إحتمال إنتشار الإسلام، حيث تم تأسيس مجلس الحكم من خمس عشر من القيادات المعارضة للنظام.

والواقع أن العنف الذي إندلع بعد حرب 2003 في العراق وتصاعد في الفترة 2006-2007، وأدخل البلاد في أتون حرب أهلية جعل الدولة مفتتة بصورة أكبر فقد أدى العنف إلى تحصين الحدود الطائفية، وتم إختيار المالكي رئيسا للوزراء في 2006، وعلى مدى بدا وكأنه رئيس وزراء ضعيف يرأس حكومة منقسمة ... وفي عام 2008 شكل المالكي إئتلاف دولة القانون، ونادى بنفسه عن الطائفية الشيعية الأوسع وتمكن من تحقيق فوزا تاريخيا في إنتخابات مجالس المحافظات.

كان الغرض من إنشاء تجربة إئتلاف دولة العراق هو تهميش بعض الطوائف في الدولة بإقامة إنقسامات في الطائفتين السنية والشيعية بالعدل أثناء الإنتخابات والعمليات التحضيرية لها المقبلة لعام 2010 ولكنها باءت بالفشل.

لقد شهدت الأوضاع الطائفية بالعراق في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي تغييرا ملحوظا في شتى المناطق وزيادة اشتداد النزاعات بين الهويات الطائفية. وفي سياق هذه الاضطرابات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد لإجتياح العراق واضعة بذلك إستراتيجية قامت على مجموعة من المبادئ لتسهيل خلخلة الدولة والمجتمع العراقيين لفتح باب الاحتلال للأراضي العراقية والتي دشنتها الآلة العسكرية الأمريكية والبريطانية في عام 2003، ومن بين هذه المبادئ الإستراتيجية[2]:

- تكريس الرقابة العسكرية والاستخبارات للتحكم في الأراضي العراقية.

[1] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 52.

[2] حسن عبد الله أحمد جواهر، **الخليج ومحاولة الهيمنة العالمية على منابع النفط**، السياسة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 133، يوليو 1998، ص 16.

- تدويل الأزمة والتي في الأصل وليدة الولايات المتحدة الأمريكية وإيجاد مبررات لها كالدكتاتورية وجرائم الحرب ضد الإنسانية وأسلحة الدمار الشامل.
- تجييش وسائل الإعلام الأمريكية والدول الصديقة للتأثير على عواطف الرأي العام الدولي.

يبدو أن إدراك التنوع العرقي والثقافي في الدولة العراقية لم يتعدّ درجة العلاقة الصراعية بين مكونات الوحدة الاجتماعية، يُفترض أن تكون العلاقة بينها علاقة تكاملٍ لا علاقة صراعٍ أو سيطرة.

هذه الدرجة من الوعي الاجتماعي والسياسي تحتاج إلى قاعدة تطوير اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية حقيقية، وحين نقول قاعدة تطور فالمقصود هو تجذّر البنى الاجتماعية من حيث علاقتها بعملية إنتاجها الاقتصادي.

هذه العملية المتكاملة بين أبواب الاقتصاد كلها ينبغي أن يجمعها رابط حقوقي واحد يوحدها، ويقرّ بحقوق أفرادها المتساوية. هذه الحال غير موجودة في بنى الدولة العراقية، أو بنى باقي الدول العربية، وهو الأمر الذي يُبقي البنى المتخلفة اقتصادياً وثقافياً هي المسيطرة والفاعلة، ونقصد بهذه البنى البنى السياسية والاجتماعية ذات المرجعية الفكرية ما قبل الوطنية (طائفية – دينية – قومية عصبية)، فالقوى القومية التي حكمت العراق لم تنهض بمهمة بناء "الوحدة الوطنية"، بل اعتمدت التمييز القومي والديني، وهذا ما يزال فاعلاً في دولة العراق بعد سقوط نظام صدّام حسين.

استبدل العراق فعلياً –كمعادلة سياسية– اليوم نظاماً تمييزياً بنظامٍ تمييزيٍ آخر. حلّت الطائفية الشيعية محل الطائفية السُنيّة، وبقيت المجموعة الإثنية الكردية هاجس خوف لدى الحكم العراقي بتغيّر أطيافه.

إنّ شنّ صدّام الحرب ضدّ إيران كلّفت العراق كثيراً وساهمت في إخراج المارد الإيراني من قمقمه، وكلّفت الخليج المتضامن مع صدّام كثيراً من المال والتخندق وصولاً إلى توتر العلاقات السنيّة الشيعية في منطقة الخليج. ويمكن فهم الغزو العراقي للكويت بأنه استمرار لحرب صدّام حسين مع إيران، واستمرار لعقليته تجاه الشعب والدول المجاورة.

لكنّ الحكومات التي حكمت العراق بعد سقوط نظام صدّام عام 2003 لم تلتقط أهمية التنوع العرقي والديني والطائفي، ومن ثم اعتمدت نظام المحاصصة الطائفية والقومية ما فتح باب الفساد في البلاد. وعلى الرغم من أن العرف السياسي كان ينصّ على توزيع السلطات الثلاث العليا على أبرز الطوائف والأعراق وهم (السُنّة والشيعة والأكراد)، فإن الشيعة باتوا يسيطرون حالياً على المؤسسات السياسية والعسكرية كلها، وهذا يعني انتقالاً من الضفّة الأولى للاستبداد إلى الضفة الثانية للاستبداد. هذا الانتقال مع خلخلة بنية الدولة العراقية

نتيجة سقوط نظام البعث أفسح في المجال لقوى كثيرة كانت تطمح بالسلطة كمصدرٍ للنهب الاقتصادي والتحكّم السياسي، فلقد "تلقّى العراق منذ 2003 أكثر من 800 مليار دولار، لكن الفساد أهدر منها نحو 312 ملياراً".

وفق هذا الواقع الملموس للأمور يمكن تلمّس الدور الأمريكي السيئ الذي عمل عليه حاكم العراق الأمريكي "**بول بريمر**" الذي تولّى حكم العراق بعد سقوط صدّام حسين. فهذا الحاكم الذي قام بحلّ الجيش العراقي وقوات الأمن التابعة للنظام السابق. وأصدر قوانين مضرّة بالشعب العراقي، كان بريمر يعمل على خلق فراغ أمني، أدّى إلى انتشار السلاح بين الناس، وأدى إلى بروز جماعات طائفية مسلحة. هذه السياسة الأمريكية كانت سياسةً لا تندرج ضمن احتمالات الخطأ والصواب، فالخطأ في التجربة لا يأخذ نسبة كبيرة، بل يكون بنسب العمل الصغيرة، أما إجراءات (بريمر الأمريكية) فكانت تقصد هدم السيادة الوطنية العراقية، في ضل "نظام البعث الصدامي" وتعميق الانقسام بين الناس، وهذا ما أنتج انقسامات داخل المجتمع لم تنتهي بسبب غياب المصالحة الوطنية الحقيقية، وانعدام الاستقرار خصوصاً الاقتصادي في البلاد.

لقد أحدث انهيار نظام صدّام حسين تدميراً في بنى مكونات الشعب العراقي، ودفع إلى الواجهة بهذه المكونات للبحث عن علاقات استقرار داخلية عبر استقوائها بالخارج. فالشيعة صار همهم تثبيت وضعهم من خلال العلاقة مع إيران، والأكراد ظنّوا أن الغرب ينتصر لدولتهم القومية، وبقي السنة يبحثون عن مرجعية إقليمية جديدة لهم. ولهذا نتيجة هذا التدمير في بنية الدولة والمجتمع أحست الدولة التركية بضرورة الدفاع عن مصالحها في دولة العراق المجاورة، هذه المصالح تتمثل بأمنها الجيوسياسي وأمنها الاقتصادي. ويمكن تحديد مصالح تركيا الأساسية في العراق وهي "الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي، ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقبلاً، وحماية الأقلية التركمانية، وتصفية حزب العمال الكردستاني، والحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية وحيادية"[1].

أمام هذه الأوضاع التي يعيشها العراق اليوم لا يمكن الركون إلى بنية الوضع السياسي الحالي التي تعمل وفق قاعدة (غالب ومغلوب)، وكأن النظام الدكتاتوري الذي مثله البعث خلال حكمه كان دكتاتوراً على جزءٍ من دون آخر من مكونات البلاد. فالدكتاتورية كانت نهجاً وأسلوب حكم للبلاد، ومن ثم يخضع الجميع لقانونها، والأمر نفسه هو ما يجري الآن "قانون المغالبة الطائفية" الذي تعتمده أحزاب طائفية شيعية.

إذاً ما يزال أمام العراق وقت طويل لبناء قوى وطنية ديمقراطية حقيقية تتجاوز مفهوم البنى ما قبل الوطنية "طائفية – عشائرية – دينية – قومية". وإذا لم يدفع التطور القريب للبنى الاجتماعية والاقتصادية العراقية باتجاه الخروج من شرنقة الأنساق ما قبل الوطنية فسيبقى الصراع جاثماً على صدور العراقيين إلى زمن آخر.

[1] حسن عبد الله أحمد جواهر، **مرجع سابق**، ص 17.

المبحث الثاني: ترسيخ الطائفية وإنعكاساتها على سيادة الدولة العراقية بعد 2003

ساهم الاحتلال الأمريكي بانهيار مؤسسات السلطة والدولة في العراق وخاصة بعد قرار السفير الأمريكي بول بريمر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة في 23 مايو 2003 بحل الجيش والمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق ما أدى إلى حالة فراغ أمني وسياسي شاملة وجدت بعض الأحزاب والحركات السياسية في العراق في ذلك فرصتها لإملاء الشواغر بتأسيس ميليشيات وإسناد دور أمني وعسكري لها بذريعة غياب مؤسسات الدولة (الشرطة والجيش) وبالتالي تصاعد دورها لحراسة وترسيخ أطر طائفية ضيقة تسامت على الروح الوطنية الحقيقية التي يفترض أن تسود في العراق.

قام "بول بريمر" بتأسيس مجلس الحكم العراقي في 2003 والذي اعتمد على المحاصصة الطائفية أساساً لبلورة العديد من التنظيمات الطائفية ومن ثم إصدار قانون إدارة الدولة الذي كرّس التوجه الطائفي ذاته الذي وجد صداه بصورة أو بأخرى في الدستور العراقي الجديد الذي تشكلت بموجبه مؤسسات الدولة الحالية، ما أعطى مشروعية ضمنية لاستمرار وتطوير الميليشيات في العراق.

سعيا لمتطلبات هذا المبحث فإن الدراسة خصصت له مطلبين الأول يدرس تحليل واقع العامل الطائفي في إعادة هيكلة النظام الذي تجدد على يد "نوري المالكي" بدعم من "بريمر" وتأثيره على سيادة الدولة العراقية والثاني يعالج إنعكاسات الطائفية والمتمثلة في الصراعات العرقية والمذهبية على سيادة الدولة العراقية.

المطلب الأول: العامل الطائفي وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق بعد 2003

خلال عامين بعد الغزو الأميركي، شهد العراق بضع محطات سياسية كرست واقعا جديدا في هذه البلاد التي عاشت حكما مركزيا وشموليا طيلة عقود عدة. كما شهدت أيضا الأوضاع الطائفية في العراق في هذه المرحلة تغييرا ملحوظا في شتى المناطق وزيادة إشتداد النزاعات على السلطة بين الهويات الطائفية[1].

فمن يتأصل. إذ المشهد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي لا يظهر له إلا صورة أنقاض الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي دمرتها آلة الإحتلال الأجنبي وممارساته الإنسانية التي يتعامل بها الشعب العراقي

[1] آسيا مزوغم، مرجع سابق. ص 53.

وتركيبته الإجتماعية، فقد حاول الإحتلال تكريس مبدأ الطائفية السياسية والعرقية لإعتبارات إستراتيجية هدفها تفتيت الدولة والمجتمع العراقيين[1].

لقد كان للعامل الطائفي في العراق أثر بالغ في إعادة بناء الدولة وإسترجاع سيادتها المفقودة من خلال عدة مراحل شهد من خلالها المجتمع العراقي عدة صراعات تنافسية بين أطيافه السياسية ذات الطابع الطائفي والمذهبي والعرقي كادت أن تحول العراق كدولة موحدة إلى عدة دويلات صغيرة. كالمنافسة بين السنة والشيعة والتي تمثلت في ثلاث إتجاهات رئيسية:

- إتجاهات وقوى أدت الصراع الطائفي فضمت جماعات مختلفة من السنة والشيعة تنافست فيما بينها، فالمجلس الأعلى مثلا وإن كان له إرتباط وثيق مع حزب الدعوة على المستوى السياسي والأيديولوجي إلا أنهما تنافسا إلى آخر الطريق كما أن التيار الصدري الذي أيضا له إرتباط بحزب الدعوة دخل في صراع محتدم. ومن جهة أخرى كان هناك تنافس آخر بين الحزب الإسلامي السني وجبهة التوافق السنية من جهة.

- قوى عارضت الطائفية وتتمثل في مختلف التيارات الليبرالية والماركسية والقومية العلمانية والتي إستطاعت بقدرة إنفتاحها الفكري مواجهة براثن الثقافة الطائفية، ورغم كل آليات مواجهة هذه الآفة تم ملاحظة ضعف هذه القوى الممانعة بعد الإحتلال الأمريكي ورسمت لها خارطة للمشاركة السياسية ليتحول تيار المؤتمر الوطني الليبرالي الذي يتزعمه "**أحمد الحبكي**" إلى حركة سياسية حملت إسم البيت الشيعي لضمان مشاركته في الإستحقاقات الإنتخابية لسنة 2005 ومن جهة أخرى سار الحزب الشيوعي العراقي على نفس المنوال بعد قبوله المشاركة السياسية كطرف شيعي في مجلس الحكم المؤقت.

- قوى تفعيل الطائفية مجتمعيا والمتمثلة في الأحزاب الدينة الشيعية، وبروز أيضا أدوار الأحزاب السنية كالحزب الإسلامي وهيئة العلماء المسلمين، بعد أن تمكنت من إستعادة مكانتها كقوى فاعلة، واستطاعت إلى حد ما تحقيق نوع من توازن الصراع الطائفي.

أ- مرحلة تشكيل سلطة الإئتلاف المؤقتة:

كان تعيين الجنرال السابق "**جي غارنر**" حاكما إداريا للعراق أول خطوة اتخذتها واشنطن للبدء في عملية (إعادة تشكيل) البلاد بعد دخول بغداد، لكن غارنر استبدل بعد نحو شهر واحد بدبلوماسي سابق هو "**بول**

[1] حيزية بركات، مرجع سابق. ص 65.

بريمر" الذي استند في سلطاته إلى القرار 1483 وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال أو ما بات يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة[1].

اتخذ "**بريمر**" منذ تعيينه العديد من القرارات السياسية والاقتصادية الراديكالية الطابع. ومنها حل الجيش العراقي، لكن إجراءاته ظلت بلا غطاء سياسي أو قانوني وإن توفر لها غطاء الشرعية الدولية من خلال قرار مجلس الأمن، فكان لابد من إيجاد تشكيل إداري محلي يكون غطاء سياسيا للقرارات الأميركية، ولذلك دعمت واشنطن إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفق محاصصة عرقية وطائفية استنادا إلى تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية، وهكذا وفي أواسط يوليو/تموز 2003 جرى الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من خمسة عشر من قيادات المعارضة السابقة وبنظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه، ثم تفرع فيما بعد إلى مجلس وزراء، وظل المجلسان تحت الإشراف الرسمي للحاكم الأميركي.

وبغض النظر عن محدودية صلاحياته، فإن مجلس الحكم شكل بداية للشكل السياسي الجديد للعراق، فمن خلاله تعرف العراقيون على السياسيين الجدد الذين قضوا سنوات طويلة في المنفى خارج العراق، كما جرى من خلال التوزيع الطائفي لأعضائه الشروع في تكريس العرقية والطائفية السياسية التي كان محظورا تداولها في السابق رسميا واجتماعيا وإن كانت موجودة كواقع حال.

ب- مرحلة وضع الدستور المؤقت:

في خريف عام 2003 صدر قرار مجلس الأمن 1511 الذي أكد سيادة العراق ووحدة أراضيه وأقر بأن مجلس الحكم يجسد سيادة العراق لكنه لم يذهب إلى حد الاعتراف به كسلطة شرعية عليا للبلاد، وكان مما تضمنه القرار الشروع في نقل السلطة من سلطة الائتلاف التي تمثل قوات الاحتلال إلى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعد أقصاه الثلاثين من يونيو/حزيران 2004.

وخلال عمله الذي استمر أقل من عام واحد عمل مجلس الحكم بالغطاء القانوني للقرارين 1483 و1511 اللذين أعطيا لسلطة الاحتلال صلاحيات إدارة البلاد، وكان يتوجب قبل الانتقال إلى مرحلة نقل السلطة إصدار دستور يكون المرجعية القانونية للحكومة المنتظرة بدلا عن الدستور السابق، وهكذا وفي مارس/آذار 2004 أصدر مجلس الحكم دستورا مؤقتا سمي بقانون الدولة للمرحلة الانتقالية الذي حدد المرجعية القانونية لحكومة المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات وقيام الجمعية المنتخبة بوضع دستور دائم يخضع للاستفتاء الشعبي في

[1] لقاء مكي، **تطور العملية السياسية في العراق**، الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426. 20/05/2019. 11:20.

أغسطس/آب 2005، قبل إجراء انتخابات عامة جديدة في نهاية العام نفسه، وقد كان إصدار هذا القانون وملحقه بعد ذلك بشهرين أبرز خطوة سياسية لمجلس الحكم، حيث أنه حدد إلى درجة كبيرة مسار العملية السياسية المستقبلية ووضع أسسا من الصعب تغييرها للعراق الجديد كما بات يوصف.

ج- مرحلة إقامة الحكومة المؤقتة:

كانت أولى الخطوات اللاحقة تشكيل المجلس الوطني المؤقت الذي سيكون بمثابة (برلمان) الدولة، وجرى اختيار مائة شخص لعضوية المجلس بطريقة الانتخاب من خلال أسلوب المجمعات الانتخابية في محافظات العراق المختلفة، واعترض كثيرون على هذه الطريقة التي قالوا إنها لا تفرز ممثلين حقيقيين للشعب العراقي وإنها تعيد إلى الواجهة نفس القوى التي شاركت في مجلس الحكم وتهمش الآخرين، لكن قوى أخرى قالت إن طريقة المجمعات الانتخابية هي الأفضل في ظل الظروف القائمة آنذاك وإنها أفضل من لا شيء فضلا عن أن هذا المجلس مؤقت وعمره لن يتعدى الشهور السبعة حتى إجراء الانتخابات العامة في العراق في نهاية يناير/كانون الثاني 2005.

لم ينته السجال عند طريقة اختيار أعضاء المجلس الوطني لكن الأمر شمل أيضا اختيار رئيس الدولة ورئيس الوزراء، فقد نشب خلاف علني داخل مجلس الحكم بين مرشحين لرئاسة الدولة هما السيد عدنان الباجه جي والسيد غازي عجيل الياور، وفي النهاية فاز الياور بالمنصب، بينما اختارت واشنطن السيد إياد علاوي لرئاسة الحكومة من غير أن يظهر له منافس آخر لا سيما بعد أن كان من وصف بأنه أقرب حلفاء أميركا في بغداد السيد أحمد الجلبي قد تعرض لانتقادات حادة من إدارة بوش بسبب ما قيل إنه نصائح ومعلومات كاذبة قدمها لواشنطن كي تمضي قدما في خيار الحرب ضد نظام صدام حسين[1].

د- مرحلة إجراء الإنتخابات العامة:

تسلم الياور وعلاوي السلطة رسميا في الثامن والعشرين من يوليو/حزيران 2004 من السفير بريمر الذي غادر العراق في اليوم نفسه عائدا إلى بلاده، وبدأ علاوي في اليوم الثاني ممارسة مهامه في حكومة جرى توزيع حقائبها بنفس أسلوب مجلس الحكم على أسس طائفية وعرقية، بينما تولت سفارة أميركية هي الأكبر في العالم المهام السابقة لبريمر بدعم من نحو مائة وأربعين ألف جندي أميركي وآلاف من قوات بلدان أخرى تغير وصفهم منذ ذلك التاريخ إلى القوات المتعددة الجنسيات.

[1] لقاء مكي، مرجع سابق، 20/05/2019. 11:20. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426.

شهدت ولاية علاوي رغم قصرها أحداثا كثيرة حيث تفاقم الوضع الأمني، وثار جدل حاد حول الانتخابات العامة بين رافض لها في ظل الاحتلال ومطالب بإجرائها في موعدها وطرف ثالث سعى إلى تأجيلها، لكن حكومة علاوي حققت تقدما في مجال العلاقات الإقليمية والدولية، وانسحب ذلك على الجانب الاقتصادي الذي شهد بداية شطب وتخفيض الديون العراقية الضخمة، وشهدت الفترة ذاتها تسابق الأحزاب والقوى السياسية في البلاد استعدادا للانتخابات التي جرت بالفعل في الثلاثين من يناير/كانون الثاني 2005 وحققت نجاحا للحكومة المؤقتة، لتفرز واقعا سياسيا جديدا في ظل تمركز الهيمنة على الجمعية الوطنية في عدد محدود من القوى مقابل تلاشي قوى أخرى ومقاطعة قوى ثالثة تمتلك تأثيرا شعبيا مهما وإن ظلت خارج البرلمان.

المطلب الثاني: إنعكاسات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003

تعد الطائفية التي عانت منها الدولة العراقية في مختلف مراحل تشكلها كأزمة متواصلة لها إنعكاسات متنوعة تمس كافة جوانب الدولة كالجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

أولا: الإنعكاسات السياسية

تنعكس الطائفية في العراق وتؤثر على جانب سياسي مهم يتمثل في النظام السياسي للدولة وذلك من خلال:

أ- تحويل الظاهرة الطائفية من التمييز إلى التسييس: وهنا تكمن خطورة الظاهرة، والسبب يعود إلى التمييز الطائفي ويمكن إنهاؤه بتغيير طبيعة السلطة، في حين يؤدي تسيس الظاهرة إلى تقسيم المجتمع والدولة[1]. حيث كانت الطائفية في العراق عبارة عن تمييز عنصري ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تقسيم مجتمعي أو دولي، كما أصبح الصراع الطائفي يتعلق بالصراع السياسي على السلطة والحكم وكان لها الأثر الكبير في تفاقم النزاع عليها وبذلك تكون النتيجة المطالبة بالإنفصال كما حصل مع الأكراد بتشكيل دولة كردستانية مستقلة عن دولة العراق، كذلك لدى الشيعة والسنة مطالب كل منها تسعى لتحقيق أهدافها من هذه المطالب، لذا فالقضية جد حساسة وخطيرة في الجانب السياسي.

ب- الفساد السياسي: وهو ما أنتجه نظام المحاصصة الطائفية العراقية، فقد فشل هذا النظام في تقديم صورة إيجابية عن الديمقراطية التوافقية التي تتطلبها الظروف الإنتقالية، فتحولت إلى آلية لتقاسم السلطة والثورة بين النخب السياسية المتنفذة، إضافة إلى إنتشار الفساد المالي في كل مؤسسات الدولة، أصبحت الإنتخابات لعبة تقسيم الغنائم بين النخب السياسية الحاكمة، بدلا من إلغاء التنافس بين القوى السياسية، كذلك تطور نظام

[1] آسيا مزوغم ، مرجع سابق ، ص 57

الأعراف هذا في توزيع مناصب الدولة على أساس مذهبي – قومي مثلا: (رئاسة الجمهورية للأكراد ورئاسة الوزراء للشيعة، ورئاسة البرلمان للسنة) بحيث أصبح هذا حق مكتسب لا يمكن التنازل عنه على الرغم من وجود دستور له أساسياته.

فلقد عمقت المسألة الطائفية ظاهرة الفساد السياسي في النظام العراقي وأفقدته شرعيته، فلا يوجد تداول سلمي على السلطة مما أنتج سياسة المحاصصة الطائفية التي يراها الأكثرية من المسؤولين والدارسين أنها جاءت على غرار سلطة الإحتلال الأمريكي إلا أنها في الحقيقة أنتجتها سلطات الدولة، فأعتماد الدولة العراقية على هذا النظام يساعد على تأزيم الوضع الطائفي فلا يمكن للطوائف الإنسجام بها، وتكوين كيان موحد في إطار هوية واحدة وتحت حكم حاكم واحد بغض النظر عن الطائفية والعرقية والمذهبية، فهذا النظام يراه الشعب العراقي غير عادل. فغياب النزاهة والشفافية في مختلف العمليات منها الإنتخابية وضعف الرقابة عليها من ضعف الجهاز الحكومي التنفيذي والتشريعي والقضائي.

ج- ضعف سيادة الدولة: وتتمثل في دور العامل الخارجي كإيران ودول الخليج وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يضغط بإستمرار على حالة عدم الإستقرار في العراق. ويعد التأجج الطائفي أحد أهم الوسائل المهمة الذي يساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي، فإيران تسعى للإستقواء بشيعة العراق في صراعها السياسي مع دول الخليج العربي والو. م. أ، والمسعى ذاته تشترك فيه دول الجوار الأخرى تركيا ودول الخليج، أما الو. م. أ بإعتبارها المسؤولة عن إنشاء الدولة الطائفية في العراق تسعى إلى فرض مصالحها في العراق وفي المنطقة ككل من خلال تشجيع الطائفية السياسية.

يساهم نفوذ الو. م. أ بشكل فعال في إضعاف سيادة الدولة العراقية من خلال التدخلات الخارجية والإقليمية، بحيث أصبحت غير قادرة على إحتواء الأوضاع الداخلية فيها مما يؤدي إلى تولي تلك الأطراف.

د- ظهور الجماعات والتنظيمات الإرهابية: ومثال ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو مايعرف بها إعلاميا "**داعش**" والذي يظم عناصر من جنسيات مختلفة تقاتل في سوريا والعراق. وكان قد سيطر على مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق من حيث عدد السكان في 11 جوان 2014، بالإضافة إلى الإغتيالات والخطف والتدمير.

إن المظاهر التي أنتجتها مسألة الطائفية على الجانب السياسي عقدت من مهمة بناء الدولة في العراق، ونظرا للتدخلات الأجنبية فقدت الدولة جزءا من سيادتها، كذلك إعتماد الدولة على نظام المحاصصة لتحقيق

الإستقرار والأمن والعدل لم يكن ناجحا، بل عقد من الوضع بضياع حقوق الأفراد وحرياتهم مما زاد من حدة الفساد والبيروقراطية بين الأحزاب والنخب كما حصل في إنتخابات 2010، ما أسهم في إنتشار العنف والتمرد، حيث أصبح الإرهاب ملازم للطائفية داخل الدولة العراقية[1].

ثانيا: الإنعكاسات الإقتصادية

تمثلت الإنعكاسات على الجانب الإقتصادي في الفساد المالي والإداري، وبسبب الوضع الحالي في العراق أصبحت أكثر الإدارات وخاصة العليا منها جل إهتمامها هو الإنتفاع من المنصب وما يدره من رواتب وإمتيازات، والسفر بها للخارج والإستفادة من عقود الشراء والتجهيز مع الشركات الأجنبية لذلك أصبح المنصب بذاته هدفا للثراء وجمع الأموال وتهريبها إلى الخارج وشراء العقارات في دول الجوار وهو ما يمكن تلمسه اليوم.

إنعكست الأوضاع الطائفية التي زعزعت الجانب السياسي في العراق على الوضع الإقتصادي، حيث أنتشر الفساد المالي والإداري وعدم إشراك فئات المجتمع في بناء دولتهم عن طريق المشاركة السياسية، بل زاد التركيز على تغذية التشتت والعنف الطائفي والتمييز، مما جعل الفساد واحدا من أهم المخاطر التي تهدد الإقتصاد العراقي، كما أضحى النفط مادة للصراع بين المكونات العراقية والتنافس في من يتعامل مع الأطراف الأجنبية لعرض سلعة النفط والغاز. هكذا ومن خلال عدم إتفاق الطوائف العراقية على شكل الحكم السياسي من جهة يظهر أيضا عدم إتفاقهم إقتصاديا على شكل التسيير الإقتصادي من جهة أخرى، بل تفاقم أمر الطائفية حد الوصول إلى تعامل الطوائف داخليا مع كل من إيران وتركيا والو. م. أ، ذات المصالح المختلفة لهذا الغرض.

ثالثا: الإنعكاسات الإجتماعية

لقد كانت للأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة تأثيرات سلبية على النظام الاجتماعي في الدولة العراقية، لعل أهمها التغيير في بنية هذا الأخير بشكل جذري، فأصبحت الأوضاع متدهورة وتختلف مظاهرها بين مكونات المجتمع، حيث أدت تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها المواطن العراقي لعقود طويلة في ضل عدة حروب وحصارات واحتلال أمريكي بفئات واسعة من المجتمع إلى الانشغال بهموم الحياة أسيرة قوالب الثقافة الطائفية التي قدمتها الأحزاب والحركات الدينية والقومية لتزيد من التراجع الثقافي، وضعف الوعي لدى أفراد المجتمع، وبتركه عرضة للإنسياق خلق الزعامات الطائفية التي ظهرت في هذه المرحلة.

[1] آسيا مزوغم، مرجع سابق، ص 60

بدوره أدى التغيير في بنية النظام الاجتماعي إلى تغيير في التركيبة الديمغرافية لكثير من المدن والمناطق السكانية في مختلف أرجاء العراق ما يعني إختفاء المناطق ذات السكن المختلط والمشترك، لاسيما بين السنة والشيعة. هذا ما ساهم وبشكل واضح في غياب الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع العراقي وتقوية النزعة الطائفية بحيث عدم تقبل أحد منهما الطرف الآخر في حياته الاجتماعية ومن ثم الابتعاد والتنافر على أساس الدين والمعتقدات التي رسختها الزعامات والحركات الدينية في البلاد من الشيعة والسنة.

إن التغيير في بنية النظام الاجتماعي خلف أزمة العنف الطائفي، مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعاقين من مختلف مكونات المجتمع العراقي، التي تعددت الأشكال المسببة لهذا الوضع كالإبادة الجماعية، الحروب الأهلية، والقتل وغيرها من الأشكال الإجرامية . كما كانت سببا في تهجير قسري، ونزوح ما بين (2 و 4.5) مليون مواطن داخل وخارج العراق بالإظافة إلى هجرة الكفاءات والنخب المتعلمة التي طالتها الإستهدافات الطائفية[1].

[1] حسن عبد الله أحمد جواهر، **مرجع سابق**، ص 38.

خلاصة:

إن الظهور السياسي لحركة الطوائف في الوطن العربي يشكل أداة ضغط على الأنظمة السياسية فيها، كما أن إستجابة الأنظمة لمطالب طائفة على حساب أخرى يزيد من إصرار الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى، نتيجة شعورها بالثقة وإيمانها بمصداقية وشرعية مطالبها، وبالتالي رفع حدة الصراع والتنافس على السلطة مما يؤدي إلى تصدع العلاقة بين النظام السياسي والطوائف ومنه تلجأ هذه الطوائف التي ترى أنها في موضع تمييز وإظطهاد إلى المطالبة بالانفصال وتشكيل دول مستقلة.

شكل التنافس بين الأغلبية الشيعية وبين الأقلية السنية في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط الرئيس صدام حسين آنذاك في العام 2003، فقد أعاقت التوتّرات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعت استقرار البلاد، غير أن الحكومة العراقية لم تقم بأي محاولة واضحة للتغلب على هذه الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة، لا بل أن العديد من الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم تؤدي إلا إلى مزيد من تفتيت الدولة عن طريق التدخلات الخارجية المهددة للسيادة الوطنية والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي كتنظيم القاعدة الذي هو نتاج الحرب الأهلية، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الطائفية سمة تتميز بها العديد من المجتمعات خاصة العربية منها، على اختلاف زمانها ومكانها، وهذا يعود إلى العديد من العوامل والأسباب المرافقة لطبيعة حياة الإنسان، كظاهرة الهجرة والتنقل طلبا لكسب القوت والحياة الكريمة، وما تعدد الطوائف في العراق إلا نتيجة من نتائج هذه العوامل.

لقد توصلت الدراسة في ختام هذا البحث من خلال ما تم عرضه أن التعدد الطائفي في العراق من أهم الأسباب المهددة لبقاء سيادة وأمن واستقرار الدولة كما طرحت ذلك الفرضية الأولى، فالسيادة في دولة متعددة طائفيا كالعراق لا يمكنها أن ترقى إلى متطلبات الفرد والمجتمع، إلا إذا تعلق الأمر بمحددات رئيسية تتطلبها حتى المجتمعات المتجانسة كالعدالة السياسية والاجتماعية والشفافية والتوزيع العادل للثروة.

لا تزال الدولة العراقية حتى اليوم تعاني من الصراعات الطائفية، سياسية كانت أم اجتماعية، وذلك بفعل عوامل داخلية وخارجية أثرت وبشكل واضح على مسار السيادة الوطنية الموحدة في ضل التعدد العرقي والمذهبي. كما أن تطبيق الديمقراطية التوافقية على أسس طائفية وطرحها كحل سياسي في انتخابات 2010 لا يعتبر الحل الأنجع لإنجاح مشروع السيادة الوطنية الموحدة بين مكونات المجتمع العراقي، فما حققته الديمقراطية التوافقية كان سيتحقق بتطبيق النظام الديمقراطي بجميع أركانه ومكوناته، بغض النظر عن المحاصصة السياسية المعتمدة في نظام هذه الدولة.

في ختام هذا الموضوع ومن خلال الوقائع السياسية على أرض الواقع تتوقع الدراسة أن مسألة الطائفية في العراق ستبقى تفرض نفسها وتؤثر بشكل سلبي على بناء دولة ذات سيادة وطنية وقومية مستقلة، إن لم يتم دحض فكرة الهوية الطائفية واستبدالها بفكرة الهوية الوطنية والقومية العربية.

ويمكن الإجابة عن الإشكال المطروح سابقا من خلال هذه النقاط:

- أن الصراعات الطائفية عن السلطة في العراق لم ولن تستطيع النهوض بالدولة العراقية وتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- بسبب الانتماء الطائفي يظهر التمييز العنصري، وخاصة بين السنة والشيعة، إذ ينظر كل منهما أنه الأحق بالسلطة في العراق

- يظهر تأثير الطائفية على سيادة الدولة العراقية في النظام السياسي وذلك من خلال عدم المساواة بين الطوائف.

- ارتباط الطائفية بالجانب الديني والعقائدي أثر كثيرا على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة العراقية، ولعل فصل الدين عن الدولة يكون الحل المناسب والأنجع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- القرآن الكريم:

1- سورة التوبة: الآية 122.

2- سورة النور: الآية 2.

ب- الكتب:

3- احمد شوقي بنيوب وآخرون، **الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

4- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

5- اسحق نقاش، **شيعة العراق**. ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، (د.ب. ن): دار الهدى للثقافة والنشر، 1996.

6- أحمد إبراهيم محمود، **الخليج والمسألة العراقية "من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003"**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003.

7- بثينة سعيد توفيق، شيماء عبد السادة كاطع، **جغرافية العراق**: للصف الثالث المتوسط، ط32، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، 2014.

8- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط3. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

9- بيار سالينجر، **إيريك لوران، حرب الخليج: الملف السري**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، بيروت: لبنان، 1993.

10- جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة إلياس حنا إلياس، ط1، 1974، دار المنشورات كويدات، بيروت: لبنان.

11- جكر خوين، **تاريخ كردستان، ترجمة: خالص مسور**، ط1 .ج1، لبنان: مطبعة أميرال للطبع والنشر والتوزيع، 1985.

12- جلال الدين محمد الصالح، **الطائفية الدينية بواعثها.. واقعها.. مكافحتها**. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016.

13- حبيب الهرمزي، **قوم يدعون التركمان**، ط1، إسطنبول: (د.د.ن)، 2016.

14- حسن عبد الله أحمد جواهر، **الخليج ومحاولة الهيمنة العالمية على منابع النفط**، السياسة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 133، يوليو 1998.

15- حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2009.

16- حيدر إبراهيم علي، ملاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002.

17- سامي الأعرجي، **جمهورية العراق**، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار الخارطة الاستثمارية للعراق، 2012.

18- سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، ط1، 1993.

19- سعيد الصباغ، **الأطلس العام**، ط4، مكتبة الإستقلال، 1960. (يساوي الميل المربع الواحد 2,590 كيلومتر مربع).

20- صلاح الصاوي، **نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية**، مج1، 2011.

21- عاطف السيد، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس 2003 دراسة سياسية إستراتيجية**، المكتبات الكبرى، 2003.

22- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1997.

23- كمال ديب، **موجز تاريخ العراق**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013.

24- محمد أمين زكي بك، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**. ترجمة: محمد علي عوني، ط1. ج1، بغداد (د.د.ن)، 2005.

25- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1969،

26- محمود رزوق أحمد، "**الحركة الكردية في العراق "دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي -1968 1918**"، ط1، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

27- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق**، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1992.

28- هاشم يحي الملاح، **الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط1. لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

ج- المذكرات والرسائل العلمية:

29- آسيا مزوغم ، **تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف: المسيلة، 2017/2016.

30- بشير شايب، **مستقبل الدولة الفدرالية في ضل صراع الأقليات**: نيجيريا نموذجا، مذكرة ماجستير، جامع قاصدي مرباح: ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

31- حيزية بركات، **أزمة الهوية الطائفية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2015.

32- دحماني عبد الوهاب، **السيادة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر حقوق: تخصص قانون عام معمق، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016.

33- محجوب أحمد نهلة، **حرب الخليج الثانية والعلاقات الأمريكية العراقية**، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2003.

د- المجلات العلمية:

34- أسعد كاظم شبيب، **نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر**. مجلة مركز دراسات الكوفة: مجلة فصلية محكمة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة.

35- سمير حمياز، **إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ضل المتغيرات الدولية الراهنة**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد: 24 جوان، 2017.

36- طلال ياسين العيسى، **السيادة بين مفهومها التليدي والمعاصر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد 26. العدد الأول 2010.

هـ- المواقع الالكترونية:

38- برهان غليون، "**نقد مفهوم الطائفية**"، **الحوار المتمدن**، العدد 1840، 2007، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869. 02/05/2019, 09:15.

39- وفاء لطفي، **التعددية المجتمعية**، الموقع الإلكتروني:

www.asharqalarabi.org.uk. 02/05/2019 10:15.

40- رزان صلاح، **مفهوم السيادة الوطنية**، الموقع الالكتروني:

https://mawdoo3.com. 03/05/2019, 09:20.

41- علي عبد الرضا، **السيادة الوطنية، تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات**، مجلة النبأ، العدد: 41،كانون الثاني 2000. الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/nba41/seyadah.htm. 03/05/2019, 10:35.

42- لقاء مكي، **تطور العملية السياسية في العراق**، الموقع الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426. 20/05/2019. 11:20.

ملاحـــق

ملحق رقم (01): اتفاقية الجزائر عام 1975

اتفاقية الجزائر ما بين ايران و العراق حول أستخدام الممرات المائية الحدودية

برغبة من حكومة ايران الامبريالية و حكومة العراق الجمهورية ، مسترشدين في ذلك بروح اتفاقية الجزائر في اذار 1975، في تعزيز روابط الصداقة و علاقات الجوار بين دولتيهما ولضمان الاستخدام الامثل للممرات المائية المتجاورة و المتتابعة لكلتا الدولتين .

فقد اتفقا على ما يلي :

المادة 1 . يجب ان تنطبق احكام هذه الاتفاقية على الممرات المائية التالية :

أ . الممرات المائية المتجاورة التي تتبع خط الحدود بين الدولتين.

ب . الممرات المائية المتتابعة التي تقطع خط الحدود ما بين الدولتين .

المادة 2 . لقد اتفق الطرفان المتعاقدان على :

أ . تقسيم مياه كل من نهر بنافا سوتا ، كوراتو ، و كنجر الى قسمين و بشكل متساو ما بين الدولتين .يجب ان يتم التقسيم في اماكن مناسبة يتفق عليها كلا الطرفين .

ب. تقسيم مياه كل من نهر الوند ، كنجان شام ، طيب ، و دويريج ما بين البلدين على اساس تقارير لجنة ترسيم الحدود الايرانية العثمانية في 1914 و وفقا للمخصص.

ج . تقسيم مجرى الانهار التي لم يرد ذكرها في النقطتين أ و ب ما بين البلدين وفقا لاحكام هذه الاتفاقية.

المادة 3 . يقوم الطرفان المتعاقدان بأنشاء لجنة فنية مشتركة و دائمية متكونة من عدد متساو من الخبراء من كلا البلدين لاجراء بحوث و دراسات فنية و الاشراف على أمور تتعلق بالممرات المائية المتجاورة و المتتابعة . يجب ان تتناول هذه الدراسات او البحوث عدد من المسائل المهمة كالتحضير للمشاريع المشتركة و تأسيس المحطات و المنشآت الهيدرومترية التي يعتبرها الطرفان ضرورية ، او التحسين من اداء بعض المحطات و المنشآت القديمة.

المادة 4 . تقوم اللجنة المذكورة في المادة 3 من هذه الاتفاقية بأجراء دراسات و بحوث حول الطرق الضرورية اللازمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للممرات المائية المتجاورة و المتتابعة . و تحقيقاً لهذه الغاية ، يجب ان تقوم اللجنة برصد ، خلال سنة هيدرولوجية واحدة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، مقدار الحصة المخصصة لكل بلد من مجرى الممرات المائية التي تمت الاشارة اليها في المادة 2 ، الفقرة ب من هذه الاتفاقية .

كما يجب ان تشير ، خلال سنتين هيدرولوجيتين من تاريخ توقيع الاتفاقية ، الى الاجراءات المناسبة لتحقيق الاستغلال الامثل لمجرى الممرات المائية المذكورة في المادة 2 ، الفقرة ج .

المادة 5 . يتولى الطرفان المتعاقدان عملية تحديد نسبة المياه الجارية في الممرات المائية المتجاورة و المتتابعة وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها.

يجب على كل طرف ان يتعهد بعدم أستغلال الممرات المائية المتجاورة و المتتابعة لأغراض تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية او قد تؤثر سلباً على الطرف الأخر .

المادة 6 . في حال وجود أي خلافات حول عملية تطبيق او تنفيذ هذه الاتفاقية ، يتوجب على الطرفان المتعاقدان تسويتها وفقاً للأجراء المذكور في المادة 6 من الاتفاق الخاص بحدود الدولة و علاقات الجوار بين أيران و العراق التي تم التوقيع عليها في 13 / حزيران / 1975 في بغداد.

المادة 7 . يقوم كل طرف من الطرفان المتعاقدان بالمصادقة على هذه الاتفاقية وفقاً لتشريعاته الداخلية ، ستدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق التصديق .

تم التوقيع في بغداد ،
26 / كانون الاول / 1975.

ممثل حكومة أيران الأمبريالية
عباس _ علي خلاتباري

ممثل حكومة العراق الجمهورية
سعدون حمادي

المصدر: اتفاق الجزائر سنة 1975_ https://www.marefa.org

فهرس المحتويات

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	13
المبحث الأول: مفهوم الطائفية وأهم المفاهيم المشابهة.	14
المطلب الأول: مفهوم الطائفية	14
المطلب الثاني: أهم المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية	18
المبحث الثاني: السيادة الوطنية بين الفكر التقليدي والمعاصر	21
المطلب الأول: مفهوم السيادة الوطنية	21
المطلب الثاني: السيادة الوطنية في الفكر التقليدي	23
المطلب الثالث: السيادة الوطنية في الفكر المعاصر	24
خلاصة:	27
الفصل الثاني: الوضع الجغرافي والتوزيع الديمغرافي في العراق	
تمهيد	29
المبحث الأول: العراق جغرافيا	30
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للعراق	30
المطلب الثاني: المساحة والكثافة السكانية.	33
المبحث الثاني: التقسيم الديمغرافي للطوائف العراقية	35
المطلب الأول: التركيب العرقي للمجتمع العراقي	35
المطلب الثاني: التركيب المذهبي للمجتمع العراقي	38
خلاصة:	41

الفصل الثالث: تداعيات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003	
تمهيد	43
المبحث الأول: مراحل تطور الصراع الطائفي وسيادة الدولة العراقية	44
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإحتلال الأمريكي	44
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي	48
المبحث الثاني: ترسيخ الطائفية وإنعكاساتها على سيادة الدولة العراقية بعد 2003.	52
المطلب الأول: العامل الطائفي وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق بعد 2003.	52
المطلب الثاني: إنعكاسات الطائفية على سيادة الدولة العراقية بعد 2003.	56
خلاصة.	60
خاتمة.	62
قائمة المصادر والمراجع.	65
الملاحـــــــق.	69
فهرس المحتويات.	72
ملخص الدراسة.	

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع تأثير الطائفية على سيادة الدولة العراقية المعاصرة، من خلال التطرق لمختلف الاتجاهات المتباينة في النظر لمفهوم الطائفية، كذا أهم المفاهيم المشابهة لمفهوم الطائفية، بحيث تم التركيز على أهم العوامل الطائفية والتي تعددت أسبابها كعامل الصراع الطائفي على السلطة في الدولة، وكان الدور المحلي للدولة منها هو ترسيخ هذا العامل في ذهن المواطن العراقي، أما بالنسبة للدور الإقليمي لإيران وتركيا فكان له تأثيره الخاص على هذا الصراع، ثم الدور الخارجي أو الدولي للاحتلال الأمريكي في عام 2003 مستغلا بذلك أوضاع التفرقة الطائفية في تحقيق مصالحه الخاصة فالخلافات بين الشيعة والسنة من جهة والمسألة الكردية من جهة أخرى.

فلقد شهدت الدولة العراقية تأزم الأوضاع بين مختلف طوائفها وذلك إبتداءا من 2003 إلى غاية 2017، وهذا لا ينفي وجود بعضها قبل هذه الفترة، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار وإعاقة بناء الدولة بعد إنهيارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فاعتمادها على نظام المحاصصة الطائفية لم يحقق أي نوع من الديمقراطية بالعكس أدى إلى الفساد وانتشار البيروقراطية فقيام الدولة على أسس مذهبية قومية عقد مسألة السيادة الوطنية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

– الطائفية – السيادة الوطنية – الصراع الطائفي – الدولة العراقية – السلطة – المحاصصة.

Résumé:

L'étude traitait de l'impact du sectarisme sur la souveraineté de l'État irakien moderne, en abordant les différentes tendances du concept de sectarisme, ainsi que les concepts les plus importants similaires au concept de sectarisme, de sorte que l'accent était mis sur les facteurs sectaires les plus importants et de nombreuses raisons en tant que facteur de conflit sectaire avec le pouvoir dans l'État, Le rôle de l'Etat est d'établir ce facteur dans l'esprit du citoyen irakien et, en ce qui concerne le rôle régional de l'Iran et de la Turquie, il a eu une influence particulière sur ce conflit, puis sur le rôle extérieur ou international de l'occupation américaine en 2003, en exploitant la discrimination sectaire dans l'intérêt des citoyens. Les différences entre chiites et sunnites d'une part, et la question kurde de l'autre.

L'État irakien a connu une crise entre ses différentes sectes de 2003 à 2017. Cela ne remet pas en cause l'existence de certaines d'entre elles avant cette période, ce qui a entraîné déstabilisation et entrave à la construction de l'État après son effondrement sur le plan politique, économique et social. Au contraire, cela a conduit à la corruption et à la prolifération de la bureaucratie, de sorte que l'État serait établi sur la base d'une idéologie nationale qui tiendrait la question de la souveraineté nationale à l'avenir.

les mots clés:

sectarisme - souveraineté nationale - conflit sectaire - Etat irakien - pouvoir - quotas.